ورقة عمل بعنوان

رؤية تحليلية لمفاهيم الفقر
في ضوء اتجاهات الفكر الاقتصادي المعاصر

إعـــــداد

د/ أحمد محمد نبوي حسب النبي

باحث بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

شعبة بحوث التخطيط التربوي–القاهرة.

ورقة عمل بعنوان

رؤية تحليلية لمفاهيم الفقر

في ضوء اتجاهات الفكر الاقتصادي المعاصر

د/ أحمد محمد نبوي حسب النبي *

مقدمة:

إن للفقر آثار سلبية عديدة على من يعانون منه. فمن ناحية تتأثر صحة الأفراد الفقراء نتيجة لسوء التغذية. ومن ناحية أخرى يكون الفقر مصحوباً بعدد من المخاطر الصحية مثل ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض القلب، والسكر، وضغط الدم، والسرطان، وزيادة معدلات وفيات الأطفال الرضع، وتزايد حالات الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية، وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض الصدرية وأمراض الأسنان. وبالإضافة إلى التأثيرات السلبية للفقر على صحة الأفراد، يؤثر الفقر سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للفقراء ولغيرهم. ويعني هذا، أن للفقر آثار عميقة على الأفراد وعلى الدولة في نفس الوقت. وقد سعي الباحثون في علم الاقتصاد إلى حساب التكاليف المالية للفقر بصورة كمية. وعلى الرغم من تعدد هذه المحاولات، إلا أن قدرتنا على تقدير تكلفة الفقر بصورة نقدية دقيقة قد واجهت عدة إشكاليات منهجية وعملية. وتنطلق الدراسة الراهنة من مسلمة جوهرها أن للفقر تأثيرات سلبية خطيرة تتمثل في ارتفاع معدلات الجريمة، وانخفاض إنتاجية العاملين، وتدهور معدلات النمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى، فإن الآثار السلبية للفقر تشمل جميع قطاعات المجتمع من مهمشين وأغنياء. ونتيجة لذلك تقوم الدراسة الراهنة بتحليل مفاهيم الفقر ومظاهره وأنواعه والآثار السلبية المترتبة عليه وفقاً للفكر الاقتصادي المعاصر. وبالإضافة إلى هذا، تقوم الدراسة الحالية بتفكيك أهم المداخل العالمية لتحليل ظاهرة الفكر وفقاً لما جاء في أحدث الأدبيات الاقتصادية العالمية المتصلة بدراسة الفقر. وتنتهي الدراسة بصياغة عدد من الآليات لتوضيح كيفية

* **د/ أحمد محمد نبوي حسب النبي:** باحث بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية– شعبة بحوث التخطيط التربوي–القاهرة.

استفادة مصر من أحدث الأدبيات العالمية في مجال القضاء على الفقر وتقليص معدلاته.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الراهنة إلى تحقيق الهدفين التاليين:

١) تحليل أهم اتجاهات الفكر الاقتصادي المعاصر المتصلة بمفاهيم الفقر، ومظاهره، وأنواعه، والآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الفقر، وأهم المداخل العالمية لتحليل الفقر.

٢) صياغة عدد من الآليات التي تشرح كيفية استفادة مصر من أحدث اتجاهات الفكر الاقتصادي المعاصر في مكافحة الفقر وتقليل معدلاته.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة مدخل "التحليل الفلسفي" (Philosophical Analysis). ويعتقد الفلاسفة البراجماتيون أن التحليل الفلسفي هو أداة لتحديد معاني الأفكار وتوضيحها؛ حيث ينظر "ويليام جيمس" (William James) إلى التحليل الفلسفي باعتباره أداة لتسوية الخلافات الفلسفية بهدف تحقيق النفع العام. ويعتقد "ديكارت" (Descartes) أن التحليل الفلسفي هو وسيلة للتفكير بصورة صحيحة، وللبحث عن حقائق العلوم(University of Calicut, n.d., p. 5). وسوف يستخدم البحث الراهن التحليل الفلسفي في دراسة المفاهيم المختلفة والمظاهر المتنوعة للفقر، وفي تحليل الآثار المترتبة عليها، واستعراض المداخل المختلفة لدراسة هذه الظاهرة.

ويعد هذا البحث من البحوث الاستنباطية. ''وتميل البحوث الاستنباطية إلى الانتقال من العام إلى الخاص. ويؤكد "جيل وجونسون" (Gill & Johnson) أن البحوث الاستنباطية تتضمن صياغة إطار مفاهيمي وهيكل نظري قبل اختبار صحة هذا الهيكل من خلال الملاحظة التجريبية. ويعتقد "ريمني وزملاؤه" أن المدخل الاستنباطي يقوم على استنباط الباحث لنظرية جديد من خلال تحليله للأفكار والمفاهيم الموجودة في أدبيات التخصص العلمي ثم دمجه لها. وبهذا، فإن البحوث الاستنباطية تؤكد على استنباط الأفكار من النظريات بهدف توفير إطار عمل مفاهيمي جديد أكثر تناغماً وتماسكاً من

النظريات السابقة. ويعتقد "جيل وجونسون" أن ما يهم هو المنطق وراء الاستنباط، ومدى مساهمة الاستنباطات في حل مشكلات الواقع" (Pathirage, C.P.; Amaratunga, R.D.G.; Haigh, R.P., 2007, p. 513). ويوظف البحث الراهن الطريقة الاستنباطية في تحليل الأدبيات الاقتصادية العالمية المعاصرة بهدف صياغة عدد من الآليات التي يمكن استخدامها في حل مشكلة الفقر في مصر.

أولاً– مفاهيم الفقر:

لقد اهتم الإنسان بفهم ظاهرة الفقر ومكوناته منذ عدة قرون. وقد شهد العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر ظهور ثلاثة مداخل رئيسة لتحليل مفهوم الفقر. وتعتمد هذه المداخل على مفاهيم حد الكفاف، والاحتياجات الأساسية، والحرمان النسبي. وقد ظهر مفهوم حد الكفاف (Subsistence) نتيجة للأبحاث التي أجراها علماء التغذية في إنجلترا في العصر الفيكتوري. وكانت الأسر تعد فقيرة عندما لا يكفي دخلها للحصول على الحد الأدنى من الضروريات اللازمة للبقاء على قيد الحياة. وكانت معدلات فقر الأسر يتم حسابها بناء على مقدار الدخل المتبقي بعد خصم الإنفاق على المسكن، ومدى ارتفاع هذا الدخل أو انخفاضه عن خط الفقر. وعلى الرغم من تقديم الحكومة للإعانات للفقراء لتمويل الإنفاق على الكساء والوقود؛ إلا أن غالبية الإعانات الحكومية كانت تخصص لشراء المواد الغذائية (Townsend, Peter, 2006, p. 5).

وقد أثرت هذه الأفكار على الممارسات الوطنية والدولية المتصلة بالفقر لمدة تزيد عن المائة عام. ومن ثم ظهرت المقاييس الإحصائية لتوصيف الأوضاع الاجتماعية داخل الدول ثم داخل المنظمات العالمية مثل البنك الدولي. وقد صدرت المملكة المتحدة فكرة حد الكفاف إلى مستعمراتها بهدف تحديد أجور العاملين السود في جنوب إفريقيا، وتحديد معالم الخطط التنموية في الهند وماليزيا وغيرها. وما يزال حد الكفاف هو الأساس الذي تعتمد عليه المقاييس الرسمية للفقر حتى الآن في الولايات المتحدة الأمريكية (Townsend, Peter, 2006, p. 5).

ويركز مدخل الاحتياجات الأساسية (Basic Needs Approach) على الحد الأدنى من الغذاء اللازم لتوفير الحد الأدنى من احتياجات الإنسان لكي يحيا حياة صحية. وبالإضافة إلى الغذاء يأخذ هذا المدخل في الاعتبار

الاحتياجات من السكن ومن الكساء. وقد حدد علماء الإحصاء والتغذية سلة من المواد الغذائية اللازمة لتوفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للفرد باعتباره هو خط الفقر. وقد عرفت منظمة العمل الدولية الاحتياجات الأساسية باعتبارها هي: ''الحد الأدنى من متطلبات الاستهلاك الفردي من الطعام والمسكن والملابس والآلات المنزلية والأثاث، ومن الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي والمواصلات العامة وخدمات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والخدمات الثقافية. ولم يستمر مدخل الاحتياجات الأساسية –بتركيزه على الفقراء وضرورة إعادة توزيع الدخل–طويلاً كإطار عام لمكافحة الفقر. وبحلول أوائل الثمانينات من القرن العشرين تحول انتباه صانعي السياسات بعيداً عن مدخل الاحتياجات الأساسية، واتجه نحو التركيز على العوامل المعيقة للنمو الاقتصادي. وقد تميزت هذه الفترة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وقامت فلسفة برامج الإصلاح الاقتصادي على افتراض جوهره أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي سوف تسهم في تقليل معدلات الفقر بشرط الاهتمام بقطاعي التعليم والصحة'' (Riddell, Roger, 2004, p. 2).

وقد تعرض مدخل الاحتياجات الأساسية لانتقادات عديدة منها أنه يركز على الحد الأدنى من الاحتياجات. وثاني هذه الانتقادات أن احتياجات السكان لا يمكن حصرها فقط في الاحتياجات المادية للأفراد، كما أن احتياجات المجتمعات المحلية لا يمكن حصرها في قائمة عشوائية ومحدودة من الخدمات. وبعبارة أخرى، فإن مدخل الاحتياجات الأساسية يركز على عدد محدود من الاحتياجات البشرية. والانتقاد الثالث هو تجاهل هذا المدخل للأدوار والعلاقات الاجتماعية للأفراد مثل أدوارهم كمواطنين، وأولياء أمور، وشركاء، وعمال، وأصدقاء. أما رابع هذه الانتقادات فهو عدم اعترافه بتزايد معدلات الفقر لدي الأقليات العرقية، والبدو، والنساء، وكبار السن، والأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة. "ومن الانتقادات الأخرى التي وجهت لمدخل الاحتياجات الأساسية إهماله لتمكين المرأة، وللأبعاد البيئية. وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات، إلا أن مراعاة السياق التاريخي لنشأة هذا المدخل، توضح أن هذا المدخل قد اتسم بالقوة، وبوجود إطار اقتصادي يمكن تطبيقه على مستوى الدولة، وأطر قطاعية

كمية، وبالحصول على دعم دولي كبير" (Emmerij, Louis, 2010, p. 2). ونتيجة للانتقادات الشديدة التي تم توجيهها لمدخل الاحتياجات الأساسية تزايدت الشكوك حول أدوار صانعي القرار في تلبية هذه الاحتياجات، وحول درجة أهمية كل حاجة من هذه الحاجات. ومن ثم ظهر مدخل جديد لتفسير الفقر ومكافحته.

"وعلى عكس المداخل المبكرة التي ركزت على حد الكفاف وعلى الاحتياجات الأساسية أشار "بيتر تاونسيند" (Peter Townsend) إلى أن مفهوم الفقر يجب أن يعكس كلاً من الاحتياجات المالية/المادية والاجتماعية، وأن هذه الاحتياجات يجب أن تتصف بالنسبية نظراً لأن احتياجات الفرد تتشكل في ضوء الظروف والمؤثرات الاجتماعية.واستطرد موضحاً أن المجتمع كلما صار أكثر ثراء وكلما أصبح أكثر تعقيداً، كلما فرض على المواطنين احتياجات أحدث. ومن ثم، يجب أن تتطور معايير قياس الفقر بمرور الزمن وبحيث تتفق مع التغيرات في العادات والتوقعات المجتمعية" (Hick, Rod, 2014, pp. 296-301). ويعتقد "بيتر تاونسيند" أن الفقراء ليس فقط ضحايا لسوء تخصيص الموارد في المجتمع، ولكن للحرمان أيضاً من الموارد اللازمة للقيام بأدوارهم المجتمعية، ولمراعاة التقاليد، والالتزام بقوانين المجتمع. وبالتالي، فإن الحرمان النسبي يتحدد في ضوء المعايير الاجتماعية السائدة.

والحرمان النسبي هو عدم القدرة على الوصول إلى الحد الأدنى من المستوى الاجتماعي. ومن ثم، فإن الحرمان النسبي يتحيز ضد الخيارات المتاحة أمام الفقراء (Bellet, Clement; &Sihra, Eve, 2016, p. 5). وقد عرف "ماك ولانسلي" (Mack & Lansley) الحرمان باعتباره "عدم الحصول بصورة قهرية على كل ما هو ضروري من وجهة نظر المجتمع. ونعني بكلمة بصورة قهرية أن الحرمان–مثله مثل الفقر–يعكس موقفاً يمنع فيه نقص الموارد الأفراد من تلبية احتياجاتهم الأساسية؛ في حين أن تعني عبارة من وجهة نظر المجتمع أن المجتمع يلعب دوراً في تحديد الضروريات الأساسية. ويحتوي هذا التعريف على مغزى ضمنياً مفاده أن المجتمع هو من يحدد ما هو ضروري (أو أساسي)،بدلاً من الاعتماد على آراء الخبراء ومتوسط الدخل في تحديد خط الفقر'' (Saunders Peter; Wong, Hung; & and Wong,Wo Ping, 2014, p. 556-575).

ويعتقد بعض الباحثين أن مدخل الحرمان النسبي يجب أن يعتمد على تحليل وتفسير العلاقات بين الطبقات في المجتمع. ويرى هؤلاء أن الأفراد يعانون من الحرمان النسبي إذا لم يستطيعوا الحصول على ضروريات الحياة –مثل الغذاء والخدمات–التي تسمح لهم بلعب أدوارهم، والمشاركة في العلاقات الاجتماعية، والمساهمة في المجتمع كمواطنين نشطين. فإذا تم حرمانهم من الموارد أو من الاستفادة من الخدمات التي تؤهلهم لهذه المشاركة فإنهم يعدون فقراء. "وقد خصص 'بيتر تاونسيند' (Peter Townsend) حياته الأكاديمية كلها لإحلال مدخل الحرمان النسبي لتفسير الفقر محل مدخل مفهوم الكفاف. ويقوم مدخل الحرمان النسبي الذي صاغه 'بيتر تاونسيند' على مسلمة جوهرها أن الاحتياجات البشرية يتم فهمها والتعبير عنها بصورة نسبية في ضوء المعايير الاجتماعية، والسياق الاجتماعي، والزمان، والمكان" (Veit-Wilson, J. H. ,1986, p. 93).

ومن ثم، فإن الفقر هو أكثر من مجرد الحرمان من الاحتياجات الأساسية؛ فالفقر يهمش الأفراد اقتصادياً واجتماعياً، ويحد من قدرتهم على الازدهار، ويقلل من الفرص المتاحة لهم للمشاركة في الأنشطة المجتمعية. ولهذا يجب أن تركز جهود مكافحة الفقر على تجاوز حد الكفاف لتشمل توفير حياة ذات مستو عال من الجودة لجميع المواطنين. كما أن الفقر ليس ظاهرة قصيرة المدي، ولكنه عدم القدرة على تحسين الأوضاع الاقتصادية للفرد على المدي البعيد. فقد تستطيع الأسرة تحمل نفقات حياتها اليومية، ولكنها لا تستطيع الاستثمار في تعليم وتدريب أبنائها، أو توفير دخل يكفي للعيش بعد التقاعد، أو إدخار أموال لمواجهة الظروف الطارئة. ويجعل الفقر أيه أحداث طارئة مهددة للأمان المالي للأسرة. وعندما تفشل الأسر في زيادة دخولها وادخار المال لاستخدامه في المستقبل، فإنها تخاطر بخلق دائرة من الفقر يتم توريثها للأجيال القادمة. وعلى هذا، يجب أن تبذل الحكومة جهوداً دؤوبة لتوفير الموارد للمواطنين بحيث يتمتعون باستقرار مالي مستمر، وبالقدرة على الاستثمار في مستقبلهم.

وقد انتقد "آمارتيا سين" تعريف "بيترتاونسيند" لمفهوم الفقر النسبي؛ حيث يرى "آمارتيا سين" أن هذا المفهوم لا يصور بدقة أحوال الفقراء لأنه يتجاهل الفقر المطلق وخصائصه. ويستطرد "آمارتيا سين" قائلاً إن من يعانون من الفقر

النسبي في الدول الصناعية الغنية هم أفضل حالاً بكثير من نظرائهم الذين يعيشون في الدول الفقيرة على الرغم من معاناة الفريقين من الفقر النسبي. ويعني هذا، أن من يقاسون من الفقر النسبي في الدول الصناعية الغنية لديهم قدرة شرائية أفضل بكثير من نظرائهم في الدول الفقيرة، كما أن هؤلاء المقيمين في الدول المتقدمة أكثر بعداً عن خطر التضور والموت جوعاً. ويستمر "آمارتيا سين" في تحليله للفقر النسبي في دول العالم الأول والثاني والثالث قائلاً: "ن الحرمان النسبي من الدخل يؤدى إلى حرمان مطلق في القدرات. ويعني هذا، أن معاناة الفرد من الحرمان النسبي في أحد الدول الغنية يعد إعاقة في القدرات حتى إذا كان دخل الفرد أعلى بكثير من دخل من يعانون من الحرمان النسبي في بقية دول العالم. حيث يحتاج من يعانون من الفقر النسبي في الدول الغنية إلى سلع وخدمات أكثر من نظرائهم في الدول الفقيرة لكي يقوموا بأدوارهم في المجتمع بفاعلية'' (Mowafi, Mona, n.d.,p. 21).

ويعتقد "آمارتيا سين" أن المداخل النقدية لتحليل الفقر ليست كافية لسببين. الأول هو أن للأفراد احتياجات مختلفة، وبالتالي فإنهم يحتاجون إلى مقادير مختلفة من الموارد لاكتساب نفس القدر من القدرات. والثاني هو أن الدخل عامل واحد من العوامل المؤثرة على ما يستطيع الفرد القيام به. ويركز المدخل الذي صممه "آمارتيا سين" على التمييز بين الموارد وبين القدرات. وبهذا فهو يعد نقدياً فلسفياً للمداخل النقدية لفهم ظاهرة الفقر ولتصور "بيتر تاونسيند" عن الفقر النسبي. وبالإضافة إلى هذا، فإن آراء "آمارتيا سين" تمثل نقطة انطلاق لتأسيس مدخل بديل لتحليل وقياس الفقر (Hick, Rod, 2014, pp. 295-300).

وبالتالي، فإن التحدي الرئيس الذي يواجه الباحثين في مجال دراسة الفقر هو صياغة مؤشرات إمبريقية ومعيارية رصينة تستطيع رصد جوهر هذه الظاهرة، وتفسير أبعادها بموضوعية، وتسهم في تنفيذ حلول للتغلب على هذه الظاهرة. ونتيجة لهذا، اهتم علماء الاجتماع والاقتصاد بتصميم مؤشرات موضوعية ترصد أحوال الفقراء بموضوعية وتتصف بالصدق والثبات (Fahey, Tony,2010, p. 10). وقد سعي علماء الاقتصاد إلى تصميم مؤشرات تقيس الأبعاد المختلفة لظاهرة الفقر. ونظراً لأن العائلات تعاني من صور متعددة من الفقر والحرمان في نفس الفترة الزمنية، يجب أن تسعي السياسات الحكومية إلى التغلب على هذه الأبعاد المتعددة للفقر.

وفي عام ١٩٨٤تبنت المفوضية الأوروبية التعريف التالي للفقر: "إن الفقراء هم الأفراد والأسر والجماعات ذات الموارد المحدودة، والتي تؤدى قلة مواردها المادية والثقافية والاجتماعية إلى حرمانها من الحد الأدنى المقبول من المعيشة في الدولة التي يقيمون بها" (Gordon, David, 2006, p. 30). وفي عام ١٩٩٥ تبنت الأمم المتحدة التعريف التالي للفقر المدقع: "هو حالة تتميز بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية بما في ذلك الطعام، ومياه الشرب النقية، وخدمات الصرف الصحي، وخدمات الرعاية الصحية، والمسكن، والتعليم، والمعلومات. ولا يعتمد الفقر فقط على قلة الدخل بل على الحرمان أيضاً من الحصول على الخدمات" (Gordon, David, 2006, pp. 31).

وتعرف مؤسسة مبادرات التنمية (Development Initiatives) الفقر باعتباره "الحرمان من الاحتياجات الأساسية التي يحتاجها الفرد أو الأسرة أو المجتمع المحلي للحصول على المستوى الأساسي من المعيشة. ويتم قياس هذا الحرمان في ضوء الحرمان من الموارد (مثل الدخل أو الأصول) أو الحرمان من القدرات (مثل المهارات والمعارف والتكنولوجيا) أو الحرمان من كل من الموارد والقدرات" (Development Initiatives, 2016, p. 1).

ويعرف "آمارتيا سين" (Amartya Sen) الفقر باعتباره "المستوى الذي لا يستطيع عنده الفرد المشاركة الكافية في أنشطة المجتمع المحلي، أو التحرر من الشعور بالخزيالمجتمعي نتيجة للفشل في توفير المستلزمات الفردية" (Shillington, Richard; Lasota, Michelle; & Shantz, Laura, 2009, p. 1). ويعتقد "ليونارد مارش" (Leonard Marsh) أن مستوى المعيشة المقصود هو ذلك المستوى الذي يغطي تكاليف الاحتياجات الأساسية اللازمة للتمتع برعاية صحية كافية وباحترام الذات، في حين يعتبرها "آمارتيا سين" المستوى الضروري للتحرر من الشعور بالخزي المجتمعي، ويعتبرها "المجلس الاقتصادي الكندي" (Economic Council of Canada) السلع والخدمات والظروف الحياتية الأساسية لتوفير حد أدني لائق من مستوى المعيشة، ويعتبرها المجلس الأوروبي المستوى اللازم لتجاوز أقل مستويات المعيشة وأدناها، ويعتبرها "سارلو" (Sarlo) طبيعة وجودة البنود اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية المقبولة والتي تعد لائقة

في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد (Shillington, Richard; Lasota, Michelle; & Shantz, Laura, 2009, p. 2).

ويري بعض الباحثين أن الفقر هو عملية وليس حالة، وأنه يتميز بوجود تذبذبات كبيرة وسريعة في الدخل والاحتياجات الأمر الذي يجعل بعض الأسر تعاني من الفقر لفترات طويلة والبعض الآخر يعاني منه لفترات قصيرة (Ferragina, Emanuele; Tomlinson, Mark; & Walker, Robert,2013, p. 36).

ومن المهم أن نتجاوز الإحصاءات الحسابية لكي نفهم بني المجتمع واقتصاده وسوق العمل به عند تحليل ظاهرة الفقر. وتؤثر بنية سوق العمل واللامساواة الاقتصادية على ظاهرة الفقر في العديد من الدول (Czaika, Mathias; &Haas, Heinde, 2011, p. 4).

ويعتقد "رافايلون" (Ravaillon) أن تحليل ظاهرة الفقر يتطلب دراسة العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المسببة له. وبالتالي، فإن الفقر ظاهرة مركبة تشمل مجموعة متنوعة من القدرات والوظائف والأبعاد التي تشكل درجة حرمان الفرد من الرفاه. ونظراً لأن القدرات والوظائف عوامل كامنة ولا يمكن قياسها بصورة مباشرة، فإنه يتم قياسها باستخدام مؤشرات يمكن ملاحظتها. وتشمل هذه المؤشرات: الاستهلاك، والتعليم، والصحة، وغيرها من الشواهد التي تشكل الرفاه الإنساني (Lechman, Ewa, 2013, p. 3). وهنا يجب التمييز بين استهلاك المواد الغذائية التي تم الحصول عليها من بنك طعام الفقراء وموائد الرحمن التي تنظمها المؤسسات الدينية وبين استهلاك المواد الغذائية التي يتم شراؤها من المحلات التجارية الكبيرة. كما يجب التمييز بين الدخل الذي تم الحصول عليه من التسول والدخل الذي تم الحصول عليه من خلال الإعانات والدعم النقدي المنتظم الذي تقدمه الدولة. وليس هذا فحسب، بل يجب التمييز أيضاً بين الدخل الذي يحصل عليه الفرد نتيجة لبيع دمه إلى بنوك الدم، وبين الدخل الذي يحصل عليه الفرد كراتب من عمله. وبالتالي، فإن تقدير معدلات الفقر يتطلب التحديد الدقيق لمفهومي الاستهلاك والدخل.

ثانياً– أنواع الفقر:

يعرف الاتحاد الأوروبي "الفقر النسبي باعتباره انخفاض دخل الأسرة بنسبة ٦٠% عن متوسط دخل الأسر في الدولة" (Jon Ivar Elstad; & Pedersen, Axel West, 2012,p. 4716). ويعكس الحرمان النسبي أوضاع الفقر النسبي

المتزايد السوء على الرغم من الانخفاضات الملحوظة في معدلات الفقر الطلق في العقود السابقة. ويتم تحديد الفقر النسبي من خلال تقدير قيمة الموارد اللازمة لتوفير نمط الحياة الاجتماعي والاقتصادي المقبول من غالبية المجتمع، في حين يتم تحديد الفقر المطلق من خلال تقدير قيمة الدخل اللازم للوفاء بالاحتياجات الأساسية لحد الكفاف. ويمكن تقليل معدلات الفقر المطلق من خلال زيادة دخل الفقراء؛ في حين يتطلب تقليل معدلات الفقر النسبي تطبيق مجموعة من إجراءات المساواة والعدالة (Chen, Xi, 2015, p. 2).

ويعد الحرمان النسبي مؤشراً على اللامساواة، وعلى النمو الاقتصادي غير العادل. ويقاسي من يعانون من الفقر النسبي من أوضاع معيشية أكثر سوء من أوضاع الطبقة الوسطي والطبقة العليا في المجتمع. وتزداد الصعوبات التي يواجهها الفقراء كلما زادت درجة عدم المساواة في المجتمع. ويعد تقدير قيمة الحرمان النسبي من أكثر مؤشرات عدم المساواة شيوعاً. وتتسق مقاييس الحرمان النسبي مع البحوث الرصينة في مجالات الصحة العامة، وعلم النفس، والاقتصاد (Chen, Xi, 2015, p. 2).

وقد عرفت "القمة العالمية للتنمية الاجتماعية" (World Summit for Social Development) المنعقدة في عام ١٩٩٥ الفقر باعتباره ''ظاهرة لها عدة أبعاد مثل: قلة الدخل والموارد الإنتاجية اللازمة لضمان حياة مستدامة، والجوع وسوء التغذية، وضعف الصحة، وقلة عدد سنوات التعلم أو الحرمان من التعليم، ونقص الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات الوفيات الناجمة عن الأمراض، والتشرد وعدم توافر المسكن اللائق، وعدم توافر البيئة الآمنة، والتمييز والإقصاء الاجتماعيين، وضعف المشاركة في صناعة القرار وفي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. ووصفت الفقر المطلق باعتباره حالة من الحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل الطعام، والمياه النقية، والصرف الصحي، والخدمات الصحية، والمسكن، والتعليم، والحصول على المعلومات. ولا يقتصر الفقر المدقع على الحرمان القاسي من الدخل فقط، ولكنه يشمل أيضاً الحرمان من الخدمات" (Bradshaw, Jonathan; &Emese, Mayhew, 2011, p. 23).

ويشير "كريستيان نيمتز" (Kristian Niemietz) إلى الفقر المطلق باعتباره يقيس مستويات المعيشة بواسطة الدخل أو الإنفاق؛ حيث يكون مستوى المعيشة الذي يقل عن هذا المعيار دالاً على الفقر. ومن أبرز الأمثلة على الفقر المطلق المعيار الذي وضعه البنك الدولي باعتبار خط الفقر المطلق إنفاق أقل من دولار واحد يومياً (Niemietz, Kristian, 2011,p. 43). وقد عرف الخبير العالمي في مجال حقوق الإنسان "أرجون سيبجوبتا" (Arjun Sebgubta) الفقر المطلق باعتباره "مركباً من فقر الدخل، والفقر في التنمية البشرية، والإقصاء الاجتماعي بحيث يشمل نقص الأمان الأساسي والحرمان من القدرات" (Bradshaw, Jonathan; &Emese, Mayhew, 2011, p. 23).

ويؤكد علماء الاقتصاد أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، وأنها توجد في مجالات متنوعة وأن هناك ارتباط بين هذه المجالات والأبعاد. وبالتالي، فإن جمع المعلومات عن هذه الأبعاد المختلفة يفيد بقوة في رسم السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر. وهناك عدة أساليب لقياس الفقر متعدد الأبعاد. وقد اقترحت "ألكيار وفوستر" (Alkire & Foster) في دراستهما المنشورة في عام ٢٠١١ و"ماسومي ولوجو" (Maasoumi & Lugo) في دراستهما المنشورة في عام ٢٠٠٨ استخدام مصفوفات مجمعة لقياس الأبعاد المختلفة للفقر والخروج برقم واحد يعكس حجم الفقر. ومن مزايا هذه المصفوفات المجمعة سهولة ترتيب الدول والمناطق والأفراد وفقاً لحدة ظاهرة الفقر. وقد حظي "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد" (Multidimensional Poverty Index) باهتمام كبير على المستوى الدولي نظراً لسهولة المقارنة بين الدول في ضوء واقع هذه المكونات المتعددة لظاهرة الفقر (Ferreira,Francisco H. G.; &Lugo, Maria Ana, 2013,p. 222).

ويعتقد "رود هيك" (Rod Hick) أنه من الواجب المزج بين مقاييس الحرمان المادي (Material Deprivation) وبين ٧ أبعاد للحرمان متعدد الأبعاد. وهذه الأبعاد السبعة للحرمان المتعدد هي: مستوى الصحة العامة (General Health)، ومستوى الصحة النفسية (Mental Health)، ومستوى الحرمان في المسكن (Housing Deprivation)، ومستوى الاستقلال عند التخطيط للمستقبل وتنفيذ الأشياء (Autonomy)، ومستوى الرضا عن الحياة (Life Satisfaction)، ومستوى المصاعب الاقتصادية (Financial Stress)،

ومستوى البطالة (Unemployment). ويهدف مفهوم الحرمان متعدد الأبعاد إلى التركيز بصورة أكثر شمولاً على الحياة التي يستطيع الأفراد معيشتها بدلاً من التركيز فقط على الجوانب المالية للحرمان. ولتحقيق هذه الغاية يؤكد هذا المفهوم على أهمية الأبعاد غير النقدية للحرمان (Hick, Rod, 2016, pp. 277– 305).

وقد تعددت أبعاد الفقر واتسعت وبعد أن كانت تركز على القضاء على العوز المادي، أصبحت تركز على تحسين الرفاه الإنساني، وبعد أن كانت تهتم بزيادة الدخل أصبحت تهتم بتعظيم القدرات، وبعد أن كانت تؤكد على أهمية زيادة معدلات النمو الاقتصادي كمدخل لتقليل الفقر أصبحت تؤكد على أهمية توسيع نطاق الحريات التي يتمتع بها الفرد. وبعد أن تناولنا بالتحليل الفقر النسبي والفقر المطلق والفقر متعدد الأبعاد سوف نحلل الآثار السلبية للفقر على المجتمعات.

ثالثاً– مظاهر الفقر:

أكد المنتدى العالمي حول التنمية المنعقد في عام ٢٠١٣ على أهمية التركيز على الأبعاد المالية وغير المالية للفقر، وعلى ضرورة التركيز على شرائح أكثر بدلاً من التركيز فقط على من يقعون تحت خط الفقر. ويؤكد عدد من الباحثين على أن الفقراء يهتمون أيضاً بالتحرر من الخوف والعنف والإقصاء الاجتماعي وبتحقيق الحكم الرشيد بنفس درجة اهتمامهم بزيادة مستوي دخلهم وتعليمهم وصحتهم. وإن توفير دولار أمريكي وربع للفرد يومياً لا يعني نهاية العديد من أنماط الفقر المتداخلة مثل: سوء التغذية، وسوء مياه الشرب، والحرمان من خدمات الصرف الصحي، وعدم توافر الكهرباء في المنازل، وسوء جودة المدارس الحكومية. ولهذا، فإن زيادة النمو الاقتصادي وحده ليست كافية للتخلص من الفقر أو لإفادة جميع الشرائح المجتمعية. كما أن المخاطر الاقتصادية/ الاجتماعية لا تقتصر على فترة زمنية معينة. وعلى هذا، فإن جهود تقليل الفقر تفشل عندما يعود من تحرروا من ربقة الفقر مرة ثانية إلى دائرة الفقر الجهنمية، وعندما يقل دخل الطبقة المتوسطة لتصبح فقيرة أو عندما يتم حرمانها من بعض المزايا غير المادية. وبالتالي، فإن جهود مكافحة الفقر يجب أن تتصف بالشمول والتنوع (OECD, 2015a, p. 1).

وقد احتدمت المناقشات بين علماء الاجتماع والاقتصاد حول طبيعة مظاهر الفقر التي يجب قياسها، واتسعت أبعاد الفقر التي يتم دراستها. وبدلاً من التركيز فقط على الجوانب المالية للفقر، أصبح الباحثون يركزون على جوانب أخرى له مثل الاستهلاك. ونتيجة لظهور مفهوم الإقصاء الاجتماعي توسع مدخل الحرمان الاجتماعي ليشمل العديد من أبعاد التهميش الاجتماعي والثقافي المرتبطة بالبطالة والإعاقة والخلفية الاجتماعية/الاقتصادية للأسرة (Fahey, Tony,2010, p. 9).

ومن بين المظاهر السلبية لظاهرة الفقر انخفاض التحصيل الدراسي للتلاميذ الذين ينتمون لأسر فقيرة؛ الأمر الذي يؤدى إلى هدر كبير. وتشير إحدى الدراسات إلى أن الأطفال الذين ينتمون لأسر يقل فيها مستوى تعليم الوالدين ينخفض تحصيلهم الدراسي عن تحصيل نظرائهم الذين ينتمون لأسر يرتفع غيها مستوى تعليم الوالدين. وفي حين حصل التلاميذ في سن الخامسة عشرة من الأسر الأقل تعليماً على درجة ٤٥٣ في مادة الرياضيات في اختبارات التحصيل الدراسي المقارنة (PISA) في عام ٢٠١٥ حصل نظرائهم من الأسر الأعلى تعليماً على درجة ٥٤٠ في الرياضيات في نفس العام (OECD, 2017a, p. 17).

وتستمر الآثار السلبية للفقر بعد دخول الفقراء لسوق العمل. حيث تؤدى عدم المساواة في التعليم والمهارات إلى تزايد حرمان الفقراء من المشاركة في التدريب والتعليم المستمر. وتقل نسب مشاركة الفقراء أصحاب المهارات المتدنية في برامج التعليم المستمر، وبالتالي تستمر مهاراتهم متدنية كما هي دون تحسن. ومن ثم، فلابد من مكافحة الفقر لكي يتمكن هؤلاء من رفع مستوى مهاراتهم المهنية (OECD, 2017a, p. 18).

وهناك أربعة مظاهر رئيسة للفقر هي: فقر الموارد (Resources)، وفقر الفرص وحرية الاختيار (Opportunities & Choice)، وفقر السلطة وإمكانية المشاركة في المجتمع (Power & Voice)، وفقر الأمان البشري (Human Security). "ونقصد بفقر الموارد عدم امتلاك الموارد التي يمكن استخدامها في توفير مستوى لائق من المعيشة، وفي تلبية الاحتياجات الأساسية، وفي تحسين حياة الفرد. وهناك نوعان من الموارد: الموارد المادية، والموارد غير المادية. ومن أمثلة الموارد المادية: النقود، والآلات الزراعية، والعربات التي يمكن جرها لنقل

البضائع بين القري. وتشمل الموارد المادية أيضًا الموارد الطبيعية مثل: الأراضي، والهواء، والمياه، والبضائع، والخدمات، والغابات، والثروة الحيوانية، والثروة السمكية. ومن أمثلة الموارد غير المادية: رأس المال البشري والمتمثل في مستوى التعليم والمهارات المهنية، والصحة" (SIDA, 2017, p. 16).

ونقصد بفقر الفرص وحرية الاختيار وجود عوامل تقلل من قدرة الفرد على حماية نفسه، وتبطئ من احتمالات الخروج من دائرة الفقر، وتعرض الفرد لمخاطر أكبر من المخاطر التي يتعرض الأفراد الآخرون في المجتمع. وتشمل هذه العوامل: المخاطر الاجتماعية، والمخاطر الاقتصادية، والمخاطر البيئية. ونقصد بالمخاطر الاجتماعية عدم إمكانية الاستفادة من الموارد والخدمات مثل المعارف والوسائط التكنولوجية، وتفسخ النماذج والبني الاجتماعية. كما نقصد بالمخاطر الاقتصادية عدم إمكانية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وقلة الفرص المتاحة للمساهمة في الأنشطة الإنتاجية وللاستفادة من أنماط الاستهلاك الموجودة في المجتمع. ونعني بالمخاطر البيئية تدهور جودة الأراضي الزراعية، وحدوث الزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير والجفاف والتصحر (Philip, Damas; & Rayan, Md. Israt, 2004, p. 8). ويعد فقر الفرص انتهاكاً للكرامة الإنسانية؛ حيث يؤدى إلى عدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الشؤون المجتمعية. ويسهم فقر الفرص في إجبار الفقراء على اتخاذ قرارات صعبة مثل عدم تناول أحد الوجبات اليومية لفترة معينة من أجل توفير الأموال اللازمة لشراء الكتب الدراسية للأبناء. وبالإضافة إلى هذا، فإن المعاناة من الفقر النقدي تؤدي إلى عدم قدرة الفقراء على الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية، أو معالجة الأسنان، أو الالتحاق بالتعليم، أو التوظف، أو النظام الغذائي الصحي المتوازن، أو الترفيه عن النفس. "ويجبر فقر الفرص الفقراء على الاختيار بين تدفئة المنزل في الشتاء القارص وبين إطعام الأبناء؛ الأمر الذي يصيبهم بالقلق المزمن والاكتئاب أحياناً، ويجعلهم يتسربون من التعليم أو يعجزون عن مواصلة التعلم للمراحل التعليمية الأعلى" (The Children's Society, 2013, p. 1).

أما فقر السلطة وإمكانية المشاركة في المجتمع في حرم الأفراد من السيطرة على مصائرهم وعلى العوامل التي تؤثر على هذه المصائر مثل: الأحزاب السياسية، والنظام القضائي، والأراضي، وسوق العمل، والبضائع، والخدمات.

وبالتالي، فلابد من ممارسات جذرية لإعادة توزيع الفرص والأصول والسلطة في المجتمع لكي تنجح جهود مكافحة الفقر. وللمواطنة الفعالة مزايا عديدة مثل: إمكانية مشاركة الفرد في رسم مسار حياته، واعتماد الفرد على ذاته بدلاً من الاعتماد على الإعانات الحكومية. وبالإضافة إلى هذا، فإن الحكومة والنظام القضائي والقطاع الخاص لا يستطيعون تقليص معدلات الفقر إذا نظروا إلى الفقراء باعتبارهم مواطنين سلبيين غير قادرين على المبادرة. بل لابد من اعتبار الفقراء فاعلين قادرين على المطالبة بحقوقهم وانتزاعها لكي تنجح جهود تقليل معدلات الفقر في المجتمع (Green, Duncan, 2008, pp. 10-12).

وبالإضافة إلى الفوائد العديدة السابقة للمواطنة الفعالة، فإنها تسهم في زيادة معدلات مشاركة أفراد الطبقة الوسطي في أنشطة المنظمات التطوعية، وتزيد من جهودهم للتعامل مع السياسيين ولتغيير اتجاهات ومعتقدات النخبة تجاه الفقراء. وتؤكد العديد من الدراسات على الدور المحوري الذي تلعبه المواطنة الفعالة والدولة في تحقيق التنمية. وهناك عدد كبير من البحوث التي تناولت الأسس السياسية للتنمية. وعندما يتعاون الفقراء مع الطبقة الوسطي يستطيعون سوياً تحدي التمييز والتغلب على الإقصاء، كما يستطيعون تغيير المؤسسات التي تقهرهم. وبدلاً من النظر إلى الفقراء كضحايا سلبيين ينتظرون المعونة، يجب أن ننظر إليهم كفاعلين قادرين على التغيير. وبدلاً من الاستسلام للتصور السائد عن الفقراء كأشخاص عاجزين غير قادرين على التخلص من معاناتهم الاقتصادية تؤدى المشاركة الفعالة لهم في اكتسابهم للمزيد من الثقة بالنفس، ومن الشعور بالقدرة على كسر الحلقة الشريرة للفقر (Green, Duncan, 2008, p. 13).

وهكذا تسعي المبادرات الهادفة إلى تعزيز مشاركة الفقراء في السلطة إلى تحرير المعوزين من ذل العيش في ظل الحرمان، ومنحهم صوتاً لتقرير مصائرهم، ومساعدتهم على تحدي أنماط وبني السلطات الاقتصادية المهمشة لهم. ولهذا، يجب أن تقوم هذه المبادرات على كشف علاقات الهيمنة وممارسات الإقصاء الاجتماعي والمالي والسياسي لهذه البني الاقتصادية المسيطرة. وبالإضافة إلى تعزيز المشاركة السياسية والتنموية للفقراء، يجب أن تهتم هذه المبادرات بتنفيذ سياسات للتمكين الاقتصادي للفقراء.

وتشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين الديمقراطية وبين التوسع في توفير التعليم الابتدائي. وليس هذا فحسب؛ حيث تخصص الحكومات الديمقراطية نسباً أكبر من الدخل القومي للإنفاق على الخدمات العامة. وبالإضافة إلى هذا، يتم تنفيذ إصلاحات أكبر لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء في ظل نمط الحكم الديمقراطي. ويعتقد "آمارتيا سين" أن المجاعات لا تحدث في الدول ذات النظام الديمقراطي الفعال (Green, Duncan, 2012, p. 66).

ولا يقتصر التأثير السلبي للفقر على الجوانب المالية فقط، بل يشمل أيضاً انخفاض تقدير الفرد لذاته. وينبع انخفاض مستوى تقدير الذات لدى الفقراء من تشبع الفرد بمشاعر سلبية قوية تجاه قدراته بصورة تجعله ينظر بصورة دونية لنفسه، ويتجاهل العوائق المجتمعية التي حالت دون خروجه من دائرة الفقر. ويؤدى انخفاض احترام الفرد لذاته إلى حدوث فقر الأمان البشري. "ويسهم فقر الأمان البشري في جعل العنف وعدم الشعور بالأمان عائقان يحولان دون ممارسة الأفراد والجماعات لحقوقهم الإنسانية، وللخروج من دائرة الفقر. وتتصف الصراعات وعدم الأمان بتغيرها السريع، ومن ثم يتغير مستوى الأمان الذي يشعر به الفرد بناء على النوع والعمر والهوية والمنطقة الجغرافية التي يعيش فيها الفرد. وتزداد خطورة الآثار السلبية للفقر في حالة وجود صراعات عسكرية وعدم الإحساس بالأمان. وبالإضافة إلى الصدمات النفسية الناجمة عن العنف والنزاعات المسلحة يحرم فقر الأمان البشري الأفراد من العديد من الحقوق؛ فالنزاعات والحروب الأهلية تمنع أولياء الأمور من إرسال أطفالهم إلى المدارس، وتحرم المزارعين من حصاد أو بيع محاصيلهم الزراعية، وتؤدى إلى وفاة الأفراد نتيجة لعدم ذهابهم إلى المستشفيات والوحدات الصحية. وتؤدى الاضطرابات وأحداث العنف إلى تشرد السكان داخل أوطانهم، أو تحولهم إلى لاجئين خارجها، أو بقائهم داخل منازلهم غير الآمنة ومن ثم وفاتهم. وهكذا يسهم فقر الأمان البشري في تعمق الأبعاد الأخرى للفقر" (SIDA, 2017, p. 17).

ويهدف الأمان البشري إلى حماية الشؤون المحورية في حياة الإنسان بطرق تحسن من الحريات والإنجازات البشرية. ويعني الأمان البشري حماية الحريات الأساسية؛ أي تلك الحريات التي تعد هي جوهر الحياة. كما يعني أيضاً حماية الأفراد من التهديدات الخطيرة والشاملة والمواقف بالغة الخطورة. وهي تعني

توظيف العمليات الهادفة إلى تعزيز طموحات الأفراد ونقاط قوتهم، وتأسيس النظم الثقافية، والعسكرية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والسياسية التي تتيح للأفراد البقاء على قيد الحياة بكرامة. وتزداد أهمية التغلب على فقر الأمان البشري في ظل تزايد التهديدات الاقتصادية والاجتماعية مثل الأمراض المهددة للحياة، والحروب الأهلية، والنزاعات المسلحة، وانهيار الدول، والتطهير العرقي، وانتشار الأسلحة البيولوجية والكيمائية والنووية، وتعاظم الإرهاب، وتزايد قوة الجريمة المنظمة.

وبالإضافة إلى هذا التصنيف الرباعي لمظاهر الفقر، تشير البحوث الحديثة إلى وجود تصنيف ثلاثي لمظاهر الفقر. ويؤكد المؤشر العالمي للأبعاد المتعددة للفقر على وجود صور وأبعاد عديدة لظاهرة الفقر. وبالتالي، فمن المهم وجود مقاييس تركز على الأبعاد غير النقدية للفقر.

وتعتقد "ألكيار وفوستر" (Alkire & Foster) أن هناك ثلاثة مظاهر للفقر وهي: فقر الصحة، وفقر التعليم، وفقر مستوى المعيشة. ويتم حساب فقر الصحة في ضوء مؤشر التغذية (Nutrition)، ومؤشر وفيات الأطفال (Child Mortality)، في حين يتم حساب فقر التعليم في ضوء مؤشر عدد سنوات التعلم (Years of Schooling)، ومؤشر الالتحاق بالتعليم (School Attendance)، كما يتم حساب فقر مستوى المعيشة في ضوء مؤشر نوع الوقود المستخدم في طهي الطعام (Cooking Fuel)، ومؤشر توافر خدمات الصرف الصحي (Improved Sanitation)، ومؤشر توافر ماء الشرب النقي (Safe Drinking Water)، ومؤشر توافر الكهرباء في المنزل (Electricity)، ومؤشر وجود أرضية (بلاط بالمنزل) (Flooring)، ومؤشر امتلاك بعض الأصول (Asset Ownership). وقد حل هذا المؤشر – "المؤشر العالمي للأبعاد المتعددة للفقر"– (Global Multidimensional Poverty Index) محل "مؤشر الفقر الإنساني" (Human Poverty Index) في تقارير التنمية البشرية لأول مرة في عام ٢٠١٠، وتم الاستقرار على استخدامه في تقارير التنمية البشرية بصورة دائمة منذ عام ٢٠١٤ (Quinn, Natalie Nairi, 2017, pp. 2-21) .

ونظراً لأهمية هذا المؤشر الجديد فقد اهتم الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر في كافة صوره وأبعاده. وقد نص التقرير الشهير "تغيير عالمنا: جدول أعمال للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠'' على العبارة

التالية: "نحن نعترف بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأنواعه وأبعاده–بما في ذلك الفقر المدقع– هو أكبر تحد يواجه العالم، كما أنه شرط لا يمكن التخلي عنه لحدوث التنمية المستدامة"(Alkire,Sabina; & Robles, Gisela, 2017, pp. 1-2).

ويعني الحرمان في ثلث المؤشر العالمي للأبعاد المتعددة للفقروجود أبعاد متعددة للفقر. ويتم قياس هذه الأبعاد الثلاثة من خلال ١٠ مؤشرات. ويشر الحرمان في ٨ مؤشرات من هذه المؤشرات العشرة إلى وجود فقر شديد متعدد الأبعاد. وتقوم فلسفة هذا المؤشر على ضرورة تبني سياسات متعددة الأبعاد للقضاء على الفقر؛ وذلك على أن تشمل هذه السياسات إجراءات لتمكين المحرومين والمهمشين، وممارسات لتعويض ذوي الاحتياجات الخاصة، وخطوات لتعزيز قدرات النساء. ونظراً لتباين مؤشرات الفقر داخل الدولة الواحدة يجب تصميم سياسات متناغمة تضمن مشاركة جميع أطراف العملية التنموية في مكافحة الفقر، ومراعاة الظروف المحلية عند تصميم هذه السياسات.

رابعاً– الآثار السلبية للفقر:

تتنوع الآثار السلبية للفقر مثل: عدم الالتحاق بالمدارس، والتسرب من التعليم النظامي، وضعف التحصيل الدراسي، والانخراط في ممارسات جنسية خارج إطار الزواج بالنسبة للإناث، والانخراط في الجريمة ودخول المؤسسات الإصلاحية العقابية، والاستمرار ضمن دائرة الفقر حتى بعد مرحلة الرشد، والاعتماد على الدعم والإعانات الحكومية، وضعف البنية الجسدية وسوء الحالة الصحية وقصر العمر المتوقع. وتؤكد العديد من الدراسات أن الفقر ''له آثار سلبية عديدة على الصحة، وعلى انخفاض معدلات العمر المتوقع، وارتفاع معدلات أمراض شرايين القلب والسرطان في المملكة المتحدة، وزيادة نسب الوفيات وضعف الصحة العامة والتقزم والممارسات الضارة بالصحة في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض النفسية في الصين، وشرب الخمور والوفاة نتيجة للإفراط في شرب الخمور والتدخين في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع معدلات سوء التغذية لدي الأطفال في المناطق الريفية بالصين" (Chen, Xi, 2015, p. 4).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن أقل الشرائح دخلاً في مقاطعة أونتاريو الكندية تزداد احتمالات معاناتهم من الأمراض بصورة تفوق معاناة الشرائح الأعلى دخلاً. وبالإضافة إلى هذا، فإن احتمالات إصابة الشرائح الفقيرة بمرض السكر وخاصة بين النساء تزيد عن احتمالات إصابة الأغنياء بهذا المرض. وخلصت نفس الدراسة إلى أن الفقر والحرمان المادي يؤديان إلى ولادة أطفال منخفضي الوزن، وإلى انخفاض معدلات الصحة النفسية لدي الراشدين (Barnes, Steve; Block, Sheila; Gardner, Bob; & Shapcott, Michael, 2013,p. 1).

ونتيجة لانخفاض معدلات التغذية، وقلة الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية، وانخفاض دافعية الفقراء المتصلة بالنمو البدني الصحي يلتحق الأطفال الفقراء بالمدرسة الابتدائية وهم غير مستعدين للتعلم، وينخفض تحصيلهم الدراسي، وتزداد معدلات تسربهم من المدارس. أما بالنسبة للأطفال الذين يستمرون في التعلم، فإن الفقر وسوء التغذية في أثناء السنوات الثلاث الأولي من عمر الأطفال يؤديان إلى فقدان هؤلاء الأطفال لعامين دراسيين كاملين مقارنة بالأطفال الأغنياء. ويرتبط النمو اللغوي للأطفال الأمريكيين في سن الثالثة ارتباطاً طردياً موجباً بالمستوى الاقتصادي للأسرة (UNDP, 2014, p. 60). وفي اسكتلندا تصل الفجوة في التحصيل الدراسي بين الأطفال الأغنياء والأطفال الفقراء بحلول سن الخامسة إلى ما يتراوح بين ١٠ شهور إلى ١٣ شهراً لصالح الأطفال الأغنياء. وفي المرحلة العمرية من ١٢ عاماً إلى ١٤ عاماً يتفوق التلاميذ الأغنياء على التلاميذ الفقراء في مادة الحساب. وبحلول سن السادسة عشرة يتفوق التلاميذ الإسكتلنديين الأغنياء على نظرائهم الفقراء في التحصيل الدراسي بثلاثمائة درجة(Scottish Borders Council, 2018, pp. 4-5).

وهكذا يسهم الفقر وآلياته في إعاقة التقدم الدراسي للمعوزين والمهمشين. ونتيجة للفقر يتأخر التلاميذ الذين ينتمون لأسر فقيرة في المعارف المتصلة بالقراءة والكتابة، والمهارات اللغوية مقارنة بأقرانهم الذين ينتمون لأسر غنية. وبمرور الوقت تتسع هذه الفجوات، ويصبح من الصعب القضاء عليها. ومع الاستمرار ضمن دائرة الفقر، تقل احتمالات تخرج التلاميذ بنجاح من المرحلتين الإعدادية والثانوية، كما تقل احتمالات التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي، وتزداد احتمالات انخراطهم في الجريمة.

ويرجع هذا التأخر الدراسي إلى عدة أسباب. ''فمن ناحية يعاني الأطفال الفقراء من الاضطرابات الأسرية، والعنف، والعيش في أسر مفككة في بعض الأحيان. كما لا يستجيب الوالدان لاحتياجات أبنائهم، ويعاملونهم بقسوة. ونظراً للبيئة الأسرية الأقل تنظيماً، والمتصفة بعدم الاستقرار وقلة الأمان تتاح لهؤلاء الأطفال فرص أقل لتنمية استعداداتهم العقلية. وتقل الفترات الزمنية التي يقضونها في القراءة والاطلاع في منازلهم، وتقل أعداد الكتب في بيوتهم. وبالإضافة إلى هذا، فهم يسكنون في بيئات أكثر تلوثاً وأقل صحة، كما لا يتاح لهم –في بعض الأحيان– شرب المياه النقية، كما يعيشون في أحياء أكثر اكتظاظاً بالسكان، وأكثر ضوضاء، وأكثر خطورة من الناحية الصحية، ويلتحقون بمدارس حكومية ذات جودة متدنية. ونتيجة لكل هذا العوامل ينخفض تحصيلهم الدراسي" (Australian Research Alliance for Children & Youth, 2009, p. 8).

وتوضح دراسة أخرى "أن الأفراد الذين يكبرون في أسر فقيرة تقل احتمالات تخرجهم من المرحلة الثانوية، ومن ثم تقل دخولهم المستقبلية بعد دخولهم سوق العمل. ويعني هذا، أن الفقر يؤثر سلباً على تراكم رأس المال البشري. وهكذا يمنع الفقر الأفراد من مواصلة التعليم في المراحل الأعلى، ويقلل من استثمارات الآباء في تعليم الأبناء، ويضعف من معدلات الحراك الاجتماعي/ الاقتصادي"(Bellani, Luna; & Bia, Michela,2017, pp. 17-30). وبعبارة أخرى، فإن الفقر يؤثر على إتقان تلاميذ المرحلتين الإعدادية والثانوية لمهارات الرياضيات والقراءة، ومن ثم على معدلات تخرج التلاميذ الفقراء بنجاح. وتعني هذه الفجوة بين معدلات تخرج التلاميذ المعوزين من المرحلة الثانوية وبين معدلات تخرج نظرائهم من التلاميذ الأغنياء أن هناك فجوة كبيرة في العدالة التعليمية. كما تعني أيضاً أن تكافؤ الفرص التعليمية لا يمكن تحقيقه، إلا إذا تم تقليل معدلات الفقر بصورة جذرية في المجتمع.

وبالإضافة إلى هذا، "يسهم الفقر في استمرار التفاوتات بين الذكور والإناث في معدلات الالتحاق بالتعليم. وعلى الرغم من مطالبة المؤسسات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف ومنظمة العمل الدولية بتقليل التحيزات لصالح الذكور في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي، إلا أن معدلات التحاق الإناث بالتعليم ما تزال تقل عن مثيلاتها لدى الذكور في العديد

من الدول النامية. ولهذا، يجب بذل مزيد من الجهود لتقليل الفقر إذا أردنا زيادة معدلات تعلم الإناث"(OECD, 2005, p. 18).

ويسهم الفقر في تدني جودة التعليم التي يحصل عليها الأفراد. ''وتشير إحدى الدراسات إلى نظام التعليم في المملكة المتحدة يتحيز ضد التلاميذ الفقراء نظراً لأنه لا يمد أعداداً كبيرة منهم بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل" (Niemietz, Kristian, 2011,p. 204). وإذا كان هذا هو الحال في المملكة المتحدة، فإن الوضع أكثر سوءاً في الدول متوسطة الدخل والدول الأقل دخلاً. وتشير دراسة أخرى إلى أن جودة التجهيزات المدرسية، وارتفاع كفاءة المعلمين تسهمان بقوة في تحسين التحصيل الدراسي للتلاميذ. ومن ثم فلابد من تتبي سياسات تحسن من جودة وفاعلية المدارس (The Institute for Public Policy & Economic Development at Wilkes University, 2016, pp. 7-8). وتوضح العديد من الأدبيات أن الفقراء يلتحقون بمدارس تفتقر إلى الانضباط، والإدارة الحازمة، والجودة التعليمية المرتفعة. ويؤدى تضافر كل هذه العوامل مجتمعة مع الآليات الاجتماعية مثل انخفاض مستوى الوالدين التعليمي والتأثير السيئ لجماعة الأقران إلى تعميق الآثار السلبية للفقر على تعليم المهمشين والمحرومين. ويؤدى فقر الدولة إلى ارتفاع كثافة الفصول، وقلة الوسائط التعليمية، وتدهور حالة المباني المدرسية، وانخفاض الميزانيات المخصصة للتعليم. وهي كلها عوامل تسهم في مزيد من الانخفاض في جودة التعليم.

وإذا كان الفقر ذا آثار سلبية خطيرة على الفقراء كبار السن، فإن آثاره أكثر خطورة على الأطفال. "وعادة ما تزيد معدلات فقر الأطفال عن معدلات فقر الراشدين في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتشير إحدى الدراسات إلى ارتفاع معدلات فقر الأطفال عن معدلات فقر باقي السكان في ٢٦ دولة من بين ٣٤ من دول هذه المنظمة" (OECD, 2017b, p. 1). وتعد مكافحة فقر الأطفال أقل تكلفة من إهمال هذه الظاهرة حتى يصبح الأطفال المحرومين راشدين وكباراً. وبالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية، فإن للقضاء على فقر الأطفال اعتبارات أخلاقية أيضاً. ويؤمن الباحث أن توفير الطعام الكافي والمسكن الملائم والاستثمارات اللازمة لتوفير تعليم عالي الجودة لكل طفل بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يجب أن يكون له الأولوية عن الإنفاق الحكومي المخصص لرعاية الأثرياء أو الإنفاق العسكري. وإذا كان المجتمع يهتم

بالفعل بالفقراء، فإنه يجب أن يكون راغباً في إنفاق المزيد من الأموال عليهم. ''وتشير 'سيسليا هيونجونج مو' (Cecilia Hyunjung Mo) إلى أن الحرمان النسبي يؤدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية وإلى الانخراط في الأنشطة الإجرامية" (Mo, Cecilia Hyunjung, 2016, pp. 9-11). ومن ناحية يؤدى عدم الاستقرار السياسي والمشاركة في الممارسات الإجرامية غير القانونية إلى زيادة معدلات تسرب التلاميذ من المدارس، وارتفاع معدلات عدم إكمال التلاميذ للتعليم النظامي. ومن ناحية أخرى تسهم الاضطرابات السياسية في انخفاض الميزانيات الحكومية المخصصة لتمويل التعليم. وهكذا تستمر الدائرة الجهنمية للفقر في التأثير سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية للفقراء. وكلما ازدادت معدلات الفقر حدة، كلما استمرت الآثار السلبية للفقر لمدة طويلة.

خامساً- مداخل تحليل الفقر:

المداخل النقدية (Monetary Approaches):

تعكس المداخل النقدية لتحليل الفقر العناصر الرئيسة لأدبيات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. وتتناسب هذه المداخل النقدية مع السلوك الهادف إلى تعظيم الاستفادة من الموارد من خلال زيادة الاستهلاك. ويحتل الدخل والاستهلاك مركز هذا التصور من خلال اعتماد الدخل على الإنتاجية الحدية. وتقوم النظرية النيوكلاسيكية على قدرة المصفوفات النقدية الموحدة على قياس التفاوتات بين الأفراد. ويعتقد "باهلا" (Bhalla) أن الدخل هو أهم العوامل المساهمة في تقليل معدلات الفقر لأنه يمكن الفقراء من الحصول على القدرة الشرائية، ويتيح لهم الاستفادة من الموارد، ويمكنهم من شراء أو الحصول على السلع المجانية. وتستخدم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية أدوات مختلفة لحساب قيمة السلع والخدمات. ومن مزايا هذه المداخل النقدية لقياس الفقر إمكانية التقدير الكمي لاستهلاك الأفراد، ولدخولهم وإنفاقهم، والنظر إلى الفقر باعتباره انخفاض الدخل عن حد أدني معين. وترتكز هذه المداخل على إمكانية تحديد الجوانب النقدية لظاهرة الفقر (Davis, E. Philip; & Sanchez-Martinez, Miguel, 2014, pp. 23-24).

وتنظر المداخل النقدية إلى ظاهرة الفقر باعتباره ظاهرة طبيعية تعود إلى انخفاض إنتاجية الفقراء. ومن ثم، ترفض هذه المداخل النقدية سياسات الدولة التدخلية الهادفة إلى تقليل معدلات الفقر بصورة مباشرة. ويعتقد منظرو هذا الاتجاه أن تدخل الدولة يقلل من معدلات النمو الاقتصادي، ويشجع الفقراء على الاستمرار في الكسل. وبالتالي، فإن حل مشكلة الفقر هو تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي؛ حيث تزيد هذه السياسات من الكفاءة الاقتصادية من خلال إصلاح الخلل في الأسعار، وتطبيق الخصخصة، وتنفيذ التحرير الاقتصادي، وتقليص مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي. ويفترض منظرو هذا التوجه أن هذه السياسات سوف تؤدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي. ويري مؤيدو سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي أن هذه السياسات تقضي على التشوهات في الأسعار وتزيل العوائق أمام ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تجبر الشركات على تطبيق إصلاحات هيكلية، وتوفر بيئة اقتصادية كبري مواتية تزيد من كفاءة المؤسسات الحكومية وتزيد من تراكم رأس المال. وبالإضافة إلى هذا، فإن تحرير الأسعاريزيد من هامش الأرباح، وبالتالي يمكن الشركات من تعظيم قدراتها الإنتاجية. ومع زيادة الأرباح تستثمر الشركات المزيد من الأموال، وبالتالي يزيد الطلب على توظيف العمالة. وتؤدى هذه الاستثمارات الجديدة إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الأجور وزيادة دخول الفقراء. وتسهم زيادة دخول الفقراء في تقليل معدلات الفقر، وزيادة معدلات الطلب على شراء السلع (Dini, Ali; & Lippit, Victor, 2009, p. 5).

وقد أدت النتائج السلبية الخطيرة لسياسات التكيف الهيكلي في التسعينيات من القرن العشرين إلى إجبار صندوق الدولي والبنك الدولي إلى صياغة سياسات اقتصادية تقوم على وجود شبكات للحماية الاجتماعية (Social Safety Nets). ولكن تطبيق شبكات الحماية الاجتماعية قد واجه عدة تحديات تتصل بكيفية تحديد الفقراء، وتكاليف إدارة هذه الشبكات، والتأثير السلبي لقوي السوق على اللامساواة الاقتصادية في المجتمع (Dini, Ali; & Lippit, Victor, 2009, p. 6).

وقد انتقد بعض الاقتصاديين المداخل النقدية لتحليل الفقر؛ ويري هؤلاء المنتقدون أن الاستهلاك مؤشر غير دقيق لقياس الفقر نظراً لأن الاستهلاك يزيد

في مقتبل العمر وفي مرحلة الشيخوخة، كما ينتقد عدد آخر من علماء الاقتصاد استخدام الدخل كمؤشر لقياس الفقر. ويعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن الدخل مؤشر غير ثابت نظراً لأنه يزيد بدرجة كبيرة في أواسط العمر وبعد العمل لفترة زمنية متوسطة. وعلى الرغم من كون الاستهلاك مؤشر أكثر دقة لقياس معدلات الفقر، إلا أن الدخل كمؤشر لقياس الفقر هو المؤشر الأكثر شيوعاً واستخداماً عند تحديد أوضاع الفقراء (Titumir, Rashed Al Mahmud; &Mustafizur Rahman, K.M., 2013, p. 2).

وتفترض المداخل النقدية أن السلع والخدمات التي يحتاجها الفرد يتم تضمينها في السلة الغذائية، وأن الفقراء ينفقون أموالهم وفقاً لأكبر قدر ممكن من الكفاءة وأنهم لا يشترون سلعاً غير ضرورية. ولكن هذان الافتراضان غير صحيحان. وبالإضافة إلى هذا، فإن تحديد خط للفقر يتجاهل الدخول القريبة من هذه الخط؛ والتي تتذبذب زيادة ونقصاناً نتيجة للتغيرات الاقتصادية من موسم لآخر، كما يتجاهل أيضاً وجود أعداد كبيرة من المواطنين الذين هم عرضة للسقوط أسفل خط الفقر. ويشير الواقع إلى وجود أسر كثيرة تقع ضمن دائرة الفقر ثم تتحرر منها ثم تقع داخلها مرة ثانية عند تعرضها للبطالة أو الفصل من العمل أو عند زيادة تكاليف معيشتها عن دخلها المكتسب (Titumir, Rashed Al Mahmud; & Mustafizur Rahman, K.M., 2013, p. 2).

وقد انتقد "رافاليون" (Ravallion) استخدام الحد الأدنى من المواد الغذائية التي يتم استهلاكها كمؤشر لفقر الدخل أو فقر الاستهلاك. وأشار "رافاليون" إلى وجود عدة صيغ للحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لبقاء الفرد على قيد الحياة، وأن هذه الصيغ تختلف باختلاف النوع (ذكر/أنثي)، واختلاف النشاط الاقتصادي، واختلاف السن. ومن ثم، فإن هناك عدة أنماط للنظام الغذائي في حده الأدنى، ولكل نظام غذائي تكلفته المالية (Laderchi, Caterina Ruggeri, 2000, p. 11). وعلى هذا، فإن تصور وجود معيار واحد يناسب جميع الأفراد هو أمر غير ممكن. وبالمثل، فإن اختلاف الأذواق وتباين الأسعار يؤثر على قيمة الدخل اللازم لشراء الحد الأدنى من المواد الغذائية في السياقات والدول المختلفة.

ونتيجة لهذه الانتقادات التي وجهت إلى المداخل النقدية لتحليل الفقراء قام علماء الاقتصاد بالبحث عن بدائل أخري لقياس ظاهرة الفقر. ومن ثم، ظهر إلى حيز الوجود مدخل القدرات.

مدخل القدرات (Capability Approach):

يعد مدخل القدرات إطار عمل للتفكير في القضايا المعيارية المتصلة بالفقر. وقد أكد ''آمارتيا سين'' على إمكانية استخدام مدخل القدرات في عدد كبير من الأغراض. فمن ناحية يركز هذا المدخل على المعلومات التي نحتاجها لإصدار أحكام عن رفاهية الأفراد وعن السياسات الاجتماعية، ومن ناحية أخرى فإنه يرفض المداخل النقدية التي يري أن أبعادها المعيارية والأخلاقية غير كافية. ومن مزايا مدخل القدرات اعترافه بأهمية العوائق الاجتماعية التي تؤثر على رفاهية الفرد. وبالتالي، فإن مدخل القدرات يمكن استخدامه في قياس الفقر أو اللامساواة كما يمكن استخدامه أيضاً كبديل لتحليل الكلفة/العائد. ويري "آمارتيا سين" أن مدخل القدرات يمكن استخدامه كجزء أساسي من مكونات نظرية العدالة، ولكنه لا يصل إلى مرتبة النظرية الكاملة المتكاملة (Robeyns, Ingrid,2003, p. 8).

وعلى الرغم من اعتراف "آمارتيا سين" باستفادته من آراء "جون راولز"(John Rawls)، إلا أنه ينتقد تركيز "راولز" على السلع الأساسية لأن هذا التركيز يتجاهل أهمية تنوع الأفراد. فإذا كان جميع الأفراد سواء، فإن مصفوفة السلع الأساسية تؤدى إلى الوصول إلى أنواع متماثلة من الحريات بالنسبة لجميع الأفراد. ولكن نظراً لأن مفهوم "راولز" عن العدالة لا يأخذ في الاعتبار حقيقة أن الأفراد المختلفين يحتاجون إلى مقادير مختلفة وأنواع مختلفة من السلع للوصول إلى نفس المستويات من الرفاهية، فإنه مفهوم غير دقيق. وبالإضافة إلى هذا، فقد انتقد "آمارتيا سين" النظريات المعيارية الأخرى المعتمدة على الموارد مثل تفسير "رونالد دوركين" (Ronald Dworkin) للمساواة في الموارد. وقد توسعت "مارثا ناسبوم" (Martha Nussbaum) في انتقاداتها لآراء "راولز" من خلال تحليلها للآثار المترتبة على اعتماد "راولز" على تراث العقد الاجتماعي، وأشارت إلى أن مدخل القدرات لا يعتمد على مثل هذا التراث(Robeyns, Ingrid,2003, pp. 8-9).

ويقوم مدخل القدرات على أهمية تقويم الترتيبات الاجتماعية وفقاً لمقدار الحرية التي يتمتع بها الأفراد لتحقيق الوظائف الجماعية التي يقدرونها. وبالتالي، فإن هذا المدخل ينظر إلى الفقر باعتباره حرماناً من هذه الحريات الأساسية، كما أنه يرتكز على تقويم الأبعاد المتعددة للفقر وفقاً للقدرات. ويستفيد هذا المدخل من عدة منهجيات وتقنيات تحليلية. وهو لا يتنافس مع التقنيات المستخدمة في تحديد مجالات الاهتمام أو البيانات المختلفة المتصلة بالمقارنات بين الأبعاد المتنوعة للفقر. ويوظف مدخل القدرات البيانات الكمية والكيفية والذاتية، كما يحلل البيانات المتصلة بالدخل. وقد أسهمت الأساليب التشاركية في تعميق مدخل القدرات، كما استفاد هذا المدخل أيضاً من المصفوفات والمقاييس الكمية. ويدعو هذا المدخل إلى تمكين الأفراد، ويؤكد على أهمية الأدوار التي تلعبها المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية في تحسين قدرات الأفراد على المدي الطويل. ومن بين الأدوات الكمية التي يوظفها هذا المدخل: التحليل العاملي، واختبارات تحليل المكونات الأساسية، ونظريات المعقدات، والمصفوفات متعددة الأبعاد، ونماذج المعادلة البنائية، ومداخل السيطرة، ومقاييس الدخل. وهو إطار عمل متناغم يمكن الباحثين من الاستفادة من الأساليب المختلفة في تحليل الأبعاد المتعددة للفقر والرفاهية بطريقة منطقية وتتصف بالاتساق.
(Alkire, Sabina, 2007, p. 2)

وقد حظيت عدم المساواة في توزيع الأصول – الفجوة بين الأغنياء وبين الفقراء– باهتمام كبير لم تحصل عليه من قبل بين صفوف الباحثين والسياسيين. كما أكدت إسهامات "بيكتي" (Piketty) ودراسات البنك الدولي على أهمية استفادة جميع فئات المجتمع من الرفاهية. وقد نصت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على ضرورة تقليل اللامساواة بين الدول وداخل كل دولة. وقد خطا "مدخل القدرات" (Capability Approach) خطوات واسعة في التأصيل لمفهوم الفقر، وآليات قياسه، والمقارنات بين المناطق الجغرافية المختلفة في حدة ظاهرة الفقر. وعلى الرغم من هذا التقدم، إلا أن مساهمة مدخل القدرات في دراسة عدم المساواة في توزيع الأصول ما تزال محدودة (Burchardt, Tania; & Hick, Rod, 2018, p. 1).

ومن بين الانتقادات التي وجهت لمدخل القدرات" وجود قدرات تضر الآخرين. وإذا كان تصور "كانط" (Kant) يقوم على استبعاد القدرات الضارة، فإن العنف واستغلال الآخرين هما قدرتان وليستا نمطين من أنماط الحرية. وبالتالي، فإن احترام وتشجيع الحريات الحقيقية لا يشتمل على احترام القدرات التي تضر الآخرين. ولهذا تشير "روبينيز" (Robeyns) إلى ضرورة اعتبار القدرات التي لا يحترمها البشر (من منظور كانط) مهمة لفهم طبيعة الامتيازات والحرمان (Burchardt, Tania; & Hick, Rod, 2018,pp. 38-50).

وتعتقد "مارثا ناسبوم" أن مدخل القدرات يساعدنا في صياغة تصور معياري للعدالة الاجتماعية يراعي القضايا النسائية بشرط تحديد مجموعة من القدرات الأكثر أهمية التي ينبغي حمايتها. وتنتقد "مارثا ناسبوم" تصور "آمارتيا سين" عن الحرية باعتباره غامض وغير محدد؛ فبعض الحريات يقيد البعض الآخر، وبعض الحريات مهم، وبعضها غير مهم على الإطلاق، وبعضها مفيد، في حين أن البعض الآخر ضار. ولهذا، فإن صياغة تصور معياري لمدخل القدرات بحيث يأخذ في الاعتبار ويحترم قضايا المرأة تتطلب التحديد الدقيق لنوع الحريات الواجب تشجيعها وحمايتها. وقد أكدت "مارثا ناسبوم" على أهمية حماية القدرات الإنسانية المحورية التالية: القدرة على الحياة، والصحة الجسدية، والتناغم الجسدي، وحماية الحواس والقدرة على التخيل، واحترام المشاعر، والتفكير المنطقي العملي، والانتماء، واحترام الكائنات الأخرى، والقدرة على اللعب والترفية، والتحكم في بيئة الفرد (Alkire, Sabina, 2007, pp. 2-26).

ويعتقد "آمارتيا سين" أن تقويم درجة نفع القدرات للفرد يجب أن يراعي حرية الأفراد في عيش الحياة التي يرغبون فيها ويقدرونها. ويتطلب استخدام مفهوم القدرات للتحدث عن العدالة التخلي عن المعايير الذاتية وتبني معايير موضوعية، والاعتراف بأهمية وزن القدرات عند تقويم مزاياها، وتفسير الأسباب التي تقف وراء الطبيعة الأخلاقية لبعض القدرات. وقد أصر "آمارتيا سين" على أن القرارات المتصلة بالقدرات المهمة وتصنيفها تعد ذات طبيعة سياسية، ومن ثم فمن الواجب أن يكون للأفراد –وليس للتكنوقراط أو الفلاسفة–دور حاسم في ترتيب هذه القدرات وفقاً لأهميتها. ويؤكد "آمارتيا سين" على أن هذه القرارات السياسية الجماعية ذات أهمية عملية كبيرة نظراً للتأثير الكبير للترتيبات

الاجتماعية على الحريات التي يتمتع بها الأفراد (Wells, Thomas Rodham, 2013, p. 145).

ويدعو "آمارتيا سين" إلى تبني مدخل ديمقراطي عند تحليل قضية العدالة الاجتماعية بصفة عامة، وتحليل أكثر القدرات أهمية بالنسبة للإنسان بصفة خاصة. وقد دافع عن اعتبار الديمقراطية قيمة عالمية، واستند كثيراً إلى فكرة "جون راولز" المتصلة "'بالتفكير المنطقي الجمعي" (Public Reasoning). وقد أصر "آمارتيا سين" في كتابه ''التنمية كبعد من أبعاد الحرية" على اعتبار القدرة على المشاركة السياسية كقدرة محورية ولا يمكن الاستغناء عنها إذا أردنا تحقيق التنمية. وأشار أيضاً إلى أن مشروعية قوائم القدرات الأكثر أهمية وثقلها الفلسفي يجب أن يرتكزان على الحوار المجتمعي. وعلى الرغم من تأكيد "آمارتيا سين" على أهمية الديمقراطية وضرورة المشاركة السياسية، إنه لم يقدم تصورات محددة لكيفية عمل العمليات الديمقراطية في المجتمعات (Wells, Thomas Rodham, 2013, pp. 145-146).

ومن الانتقادات الأخرى لمدخل القدرات قلة الدراسات الفلسفية التي تناولت عدم المساواة في القدرات. ومما يعزز من هذه الانتقادات تأكيد "آمارتيا سين"نفسه على أن هدفه ليس صياغة نظرية متكاملة للعدالة. ولهذا، فمن المنطقي أن يركز تحليل الفقر وعدم المساواةعلى الدخل والثروة، وعلى آراء الفلاسفة الليبراليين المهتمين بالعدالة الذين يتبنون آراء "راولز" (Rawls)، وليس على القدرات (Burchardt, Tania; & Hick, Rod, 2018,pp. 39-50).

وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات فقد أشارت "روبينيز" إلى وجود ٩ تطبيقات مختلفة لمدخل القدرات. وهذه التطبيقات هي:

- التقويم العام للتنمية البشرية في الدول المختلفة.
- تقويم المشروعات التنموية صغير الحجم.
- تحديد الفقراء في الدول النامية.
- تقويم الفقر والرفاهية في الدول المتقدمة.
- تقدير درجة حرمان أصحاب الاحتياجات الخاصة.
- تقويم التفاوتات بين الجنسين (Oosterlaken, Ilse, 2009, p. 93).
- تقويم السياسات الاجتماعية/الاقتصادية.

- تقديم نقد فلسفي للمعايير والممارسات والتطبيقات الاجتماعية.
- تحليل الوظائف والقدرات كمفاهيم في البحوث غير المعيارية (Oosterlaken, Ilse, 2009, p. 93).

ونتيجة لهذه الانتقادات ظهرت مداخل الاقصاء الاجتماعي أداة بديلة لتحليل ظاهرة الفقر في المجتمعات.

مدخل الإقصاء الاجتماعي (Social Exclusion Approach):

تؤكد التحليلات الأوروبية لظاهرة الفقر على أهمية الإقصاء الاجتماعي وأسبقيته على بقية العوامل الأخرى في تفسير ظاهرة الفقر. ويعرف الاتحاد الأوروبي الإقصاء الاجتماعي باعتباره عملية يتم من خلالها استبعاد الأفراد أو الجماعات بصورة كلية أو جزئية من المشاركة في المجتمع الذي يعيشون فيه. ويعرف "هيلز وستيوارت" (Hills & Stewart) الإقصاء الاجتماعي على أنه أكثر من مجرد نقص الموارد المادية من خلال إعادة تشكيل الفقر كمعلم من معالم المجتمع، وباعتباره عاملاً يعزز من نقص المشاركة فيه. وهناك إجماع كبير بين الباحثين في علم الاجتماع؛ حيث يرون أن الفقر هو عدم المشاركة في الاستهلاك والإنتاج والعمليات السياسية والتفاعلات الاجتماعية (Davis, E. Philip; & Sanchez-Martinez, Miguel, 2014, pp. 49-50). ومن بين أهم خصائص التحليلات المتصلة بالإقصاء الاجتماعي ما يلي:

- تسمح البؤرة الداخلية للإقصاء الاجتماعي بالتركيز على العمليات والآليات التي تسمح للحرمان بالظهور والاستمرار، وعلى العوامل المسببة لهذا الحرمان.
- يركز الإقصاء الاجتماعي على دراسة الظواهر البنيوية للمجتمع، وتحليل مواقف جماعات معينة مثل الأقليات العرقية، والمسنين، والمعاقين، والمهمشين الذين لا يتملكون أيه أصول عقارية، ودور هذه الظواهر في حدوث الإقصاء الاجتماعي.
- تؤدى هذه التحليلات إلى حدوث تحول في بؤرة التركيز على قضايا توزيع الثروة، والاهتمام بدور توزيع الثروة في القضاء على الفقر (Davis, E. Philip; & Sanchez-Martinez, Miguel, 2014, pp. 50-51).

وقد ركز "جافينتا" (Gaventa) على العمليات المؤدية إلى حدوث الإقصاء الاجتماعي. وأكد على أهمية المشاركة كغاية، وكأحد مكونات الدمج

الاجتماعي، وكأحد آليات تقليص الإقصاء الاجتماعي. وقد ظهرت أهمية مشاركة الأفراد في الشؤون السياسية والتنموية في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين. ومنذ ذلك الوقت أخذت المشروعات التنموية تؤكد على أهمية الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات التطوعية غير الهادفة للربح. ويعتقد "جافينتا" أن لمشاركة الأفراد في العمليات التنموية فوائد عدة مثل: أ) تغير المشاركة من جدول أعمال المبادرات التنموية من خلال تأكيدها على بناء القدرات، وتمكين الأفراد، وتعظيم مساهماتهم في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. ب) تتحدي المشاركة أنماط وعلاقات السلطة/الهيمنة القائمة ولهذا فهي تحتاج إلى دعم حكومي لكي تنجح. ج) تسهم المشاركة المصحوبة برأس مال اجتماعي قوي في إنجاح المبادرات التنموية، كما تسهم في تقوية رأس المال الاجتماعي إذا كان ضعيفاً (O'Brien, David; Wilkes, Joanna; de Haan, Arjan; Maxwell, Simon, 1997, pp. 7-8).

وقد اتفقت دول الاتحاد الأوروبي على ضرورة تعريف الإقصاء الاجتماعي بناء على عدد من المؤشرات الاجتماعية أو عوامل الخطورة. وتؤثر عوامل الخطورة هذه بصورة سلبية على مستقبل الدمج الاجتماعي. ومن أمثلة هذه العوامل: انخفاض الدخل، وضعف مهارات العمالة، وضعف الصحة، وتدني المستوى التعليمي، وارتفاع معدلات التسرب من المدارس، وارتفاع مستوى عدم المساواة بين الذكور والإناث في المجتمع، وارتفاع معدلات التمييز ضد بعض الشرائح المجتمعية، وارتفاع معدلات الطلاق، وتزايد معدلات إدمان المخدرات وإدمان شرب المشروبات الكحولية، وزيادة معدلات السكن في المناطق العشوائية. وقد اتفقت دول الاتحاد الأوروبي في أثناء القمة المعقدة في مدينة "ليكين" (Laeken) في عام ٢٠١١ على عدد من مؤشرات الإقصاء الاجتماعي. وترتبط مؤشرات قمة "ليكين" بالدخل، والتوظيف، أي بانخفاض الدخل، وارتفاع معدلات البطالة (Jehoel-Gijsbers, Gerda; & Vrooman, Cok, 2007,p. 12).

وهناك عدة اختلافات بين مفهوم الفقر ومفهوم الإقصاء الاجتماعي. وهذه الاختلافات كالتالي:

- **الأوضاع الثابتة في مقابل العمليات الديناميكية:** ففي حين يشير الفقر إلى أوضاع ثابتة تربط الدخل أو الاستهلاك المعياري بمعيشة الفرد في لحظة زمنية معينة، يشير الإقصاء الاجتماعي إلى عمليات ديناميكية تتصل بالعمليات التي تسهم في إقصاء الأفراد من المشاركة في المجتمع.
- **المفهوم المطلق في مقابل المفهوم النسبي:** فمن ناحية يشير الفقر إلى حرمان مطلق؛ أي إلى الأفراد الذين لا يحصلون على مستوى الدخل اللازم لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ومن ناحية أخرى لا يشير الإقصاء الاجتماعي إلى نقطة مطلقة مميزة. ويمكن تقويم الإقصاء الاجتماعي بطريقة نسبية من خلال مقارنة ظروف الفرد بظروف الآخرين في نفس السياق الاجتماعي/التاريخي (Jehoel-Gijsbers, Gerda; & Vrooman, Cok, 2007,p. 13).
- **الحرمان ذي البعد الواحد في مقابل الحرمان متعدد الأبعاد:** فمن ناحية يرتبط الفقر ببعد واحد هو نقص الموارد المالية أو المادية أو الحرمان من الدخل، ومن ناحية أخرى يشتمل الإقصاء الاجتماعي على الحرمان متعدد الأبعاد مثل الحرمان من التوظف، ومن الدخل، ومن التعليم، ومن السكن، ومن الرعاية الصحية، ومن المساعدة القانونية، ومن الاستفادة من الخدمات الحكومية.
- **بعد توزيع الأصول الاقتصادية في مقابل بعد العلاقات:** ففي حين يرتبط الفقر بتوزيع الأصول الاقتصادية والحرمان من الدخل أو الاستهلاك، يرتبط الإقصاء الاجتماعي بأبعاد العلاقات والجوانب الاجتماعية/ الثقافية مثل: التضامن، والصلات الاجتماعية، والمشاركة، والاندماج، والمساهمة الإيجابية في المجتمع، والتمييز، ومعايير المواطنة، والالتزامات المتبادلة، والعلاقات الودية. ويعني هذا، أن الفقر يرتبط بالجوانب المادية في حين أن الإقصاء الاجتماعي يرتبط بالجوانب غير المادية (Jehoel-Gijsbers, Gerda; & Vrooman, Cok, 2008,p. 6).
- **بعد العوامل الذاتية في مقابل بعد العوامل الخارجية:** وعادة ما يتم تحليل الفقر على مستوى الفرد أو الأسرة. ونظراً لأن خصائص الأفراد المحرومين تعد عوامل ذاتية (داخلية)، فإن تحليل الفقر يعتمد على بعد العوامل الذاتية. وعلى النقيض من هذا، يلجأ علماء الاقتصاد إلى تحليل الإقصاء الاجتماعي

في ضوء نقص موارد المجتمع المحلي؛ أي في ضوء البيئة المحلية المحيطة بالفرد المهمش، والشبكة الاجتماعية، وهيئات الضمان الاجتماعي، والبنية التحتية الاجتماعية. وعادة ما تكون سيطرة المهمشين على هذه العوامل الخارجية محدودة (Jehoel-Gijsbers, Gerda; & Vrooman, Cok, 2008,p. 6).

ويعتقد "فرومان وهوف" (Vrooman & Hoff) أن الإقصاء الاجتماعي يرتبط بأربعة أبعاد مختلفة. فمن ناحية يرتبط بعدان من هذه الأبعاد الأربعة بالإقصاء الاجتماعي/الثقافي اتساقاً مع التراث الفرنسي؛ فالمشاركة الاجتماعية المحدودة تعني وجود اتصالات قليلة للفرد مع الأفراد الآخرين، ووجود شبكات اجتماعية صغيرة الحجم، ومستويات منخفضة من الاندماج الاجتماعي. ويحدث ضعف الاندماج المعياري عندما يفشل الأفراد في الالتزام بالمعايير والقيم السائدة في مجتمعاتهم. ويرجع البعدان الآخران إلى التراث الأنجلو/ساكسوني القائم على البنيوية الاقتصادية. ويعني الحرمان المادي أن الأفراد يعانون من أنواع معينة من الحرمان؛ وأن هذه المعاناة تنعكس في صورة نقص السلع والخدمات الأساسية نتيجة للأسباب الاقتصادية والديون والأقساط المؤجلة. وأخيراً، فإن عدم توافر الحقوق الاجتماعية الأساسية بدرجة كافية يحدث عندما لا يحصل الأفراد على الحد الأدنى الضروري من المعايير مثل: نقص الرعاية الصحية الكافية، وضعف الاستفادة من الخدمات التعليمية، وسوء البيئة المعيشية (Vrooman, Cok; Hoff, Stella J. M.; & Guiaux, Maurice, 2015, p. 78).

وبالإضافة إلى المداخل النقدية ومدخل القدرات ومدخل الإقصاء الاجتماعي ظهرت مداخل أخرى لتحليل ظاهرة الفقر؛ ألا وهي مداخل المشاركة. وسوف نتناول في الجزء التالي طبيعة هذا المدخل.

مداخل المشاركة (Participatory Approaches):

إن مداخل المشاركة لتحليل الفقر هي عملية بحثية تشاركية تسعي لفهم ظاهرة الفقر من منظور أصحاب المصلحة، ولدمج أصحاب المصلحة في التخطيط للقضاء على هذه الظاهرة. وأهم فئة من أصحاب المصلحة هم الفقراء أنفسهم. وتقوم مداخل المشاركة على دمج صانعي القرار من كافة المستويات الحكومية، والعاملين في المنظمات التطوعية، وصفوة المجتمعات المحلية معاً

لكي يخططوا لتقوية قدرات مجتمعاتهم، وينفذوا المبادرات الهادفة لتقليص الفقر. وتسعي هذا المداخل إلى فهم ظاهرة الفقر في سياقاتها المحلية، والمؤسسية، والسياسية. ونظراً لأن مداخل المشاركة لتحليل الفقر تدرس السياسات القومية، فإنها تقوم على جمع البيانات من عدد كبير من المجتمعات المحلية بهدف تحديد أنماط الفقر القائمة لدي مختلف الشرائح المجتمعية، وفي المناطق الجغرافية المتباينة، وعند الجماعات الاقتصادية المختلفة (Brock, Karen, 2000, pp. 1-2).

وتعد مداخل المشاركة لتحليل الفقر أدوات لأخذ مناظير الفقراء في الاعتبار عند دراسة هذه الظاهرة، وعند صياغة تصورات للقضاء عليها. وبالإضافة إلى هذا، فهي ممارسات بحثية تهدف إلى فهم طبيعة الفقر من وجهة نظر الفقراء، وتحديد الأولويات اللازمة لتحسين حياة المهمشين والمعوزين. وتفيد هذه المداخل في تقوية آليات قياس الفقر، وتعزيز مشاركة أكبر عدد من الأطراف في تقويم مبادرات القضاء على الفقر، وزيادة الدعم المجتمعي لهذه المبادرات، وإضفاء المزيد من الشرعية على هذه المبادرات، وإثراء الجهود التحليلية لهذه الظاهرة، وتضمين آراء الفقراء ضمن هذه الجهود، وتقديم كم أكبر من المعلومات الثرية حول الكلفة/ الفاعلية لمبادرات تقليل الفقر والإطار الزمني لتنفيذ هذه المبادرات، وتأسيس علاقات جديدة صانعي القرار ومقدمي الخدمات التنموية والمهمشين في المجتمعات الفقيرة (Brock, Karen, 2000, pp. 1-3).

وترتبط مداخل المشاركة لتحليل الفقر مع مداخل بحثية أخرى. ومن أهم هذه المداخل ما يلي:

- **البحوث التحريرية** (Emancipatory Research): وتأخذ البحوث التحريرية –التي طورتها حركة الأفراد المعاقين– في الاعتبار علاقات القوة عند إجراء البحوث، وتهدف إلى تغيير العلاقات الاجتماعية عند إنتاج البحوث ومنح المعاقين صوتاً أكبر وسيطرة أكبر عند إجراء البحوث الاجتماعية التحريرية.
- **البحوث القائمة على مشاركة المستفيدين من الخدمة** (User Involvement Research): ويهدف هذا النوع من الأبحاث إلى منح المستفيدين من الخدمات سلطة أكبر عند تصميم وإجراء البحوث الاجتماعية. وقد شاع استخدام هذه البحوث في مجال الصحة ومجال

الرعاية الاجتماعية. ويطلق على هذه البحوث اسم آخر هو "البحوث القائمة على تعزيز أدوار المستفيدين من الخدمة" (User Controlled Research).

وتقوم مداخل المشاركة لتحليل الفقر والبحوث التحريرية والبحوث القائمة على مشاركة المستفيدين على فلسفة جوهرها أن مشاركة الفقراء في مناقشة القضايا المتصلة بمشكلاتهم يقوى من هذه البحوث، وأنه من الضروري التخلي عن النظر إلى الفقراء كضحايا سلبيين عاجزين عن الفعل أو عن تغيير واقعهم. وقد أدت هذه مداخل إلى تغيير فلسفات التنمية بحيث أصبحت تؤكد على أهمية استناد سياسات مكافحة الفقر على معارف وخبرات الفقراء أنفسهم (Joseph Rowntree Foundation, 2004, pp. 1-4).

وقد أشارت الدراسات التي تناولت جهود المنظمات التطوعية إلى وجود فوائد لهذه الجهود في المجتمعات المحلية الفقيرة، وأن هذه الفوائد تؤثر على الجوانب غير المادية لظاهرة الفقر من خلال تحسين رفاهية الأفراد، وتوفير فرص أكبر للتفاعل بين الفقراء وبين المنظمات التطوعية. كما خلصت إحدى الدراسات إلى أن تحسين حياة الأمهات المعيلات من خلال تحسين مؤهلاتهم التعليمية أو الوظائف التي يقومون بها يحسن من الأبعاد المادية لظاهرة الفقر. ويعني هذا، أن جهود المجتمع المحلي لتحسين الأبعاد غير المادية للفقر تؤدي إلى تقليل معدلات الفقر. ويستلزم نجاح جهود المجتمع المحلي توافر الدعم المالي المستمر، وإقناع الفقراء بأهمية مبادرات المجتمع المحلي لتقليل الفقر، وحشد الفقراء وتعبئتهم للمشاركة الإيجابية في هذه المبادرات (Crisp, Richard ;McCarthy, Lindsey McCarthy;Parr, Sadie;Pearson,Sarah,2016, p. ii).

وقد أدى عدم الوعي بتعقد خبرات الفقراء إلى استخدام التقارير الحكومية في المملكة المتحدة لتصنيفات غير مفيدة للفقر والفقراء. ومن أمثلة هذه التصنيفات: الأفراد المعرضين للخطر، والأفراد الذين يصعب مساعدتهم. ولا تشوه هذه التصنيفات سمعة المهمشين فقط، ولكنها تؤدي أيضاً إلى تبني سياسات غير فعالة أو غير مستدامة لمكافحة الفقر. وأصدق دليل على هذا تصنيف الأفراد الذين يصعب مساعدتهم والوارد في "تقرير فرويد" (Freud's

(Report؛ حيث يشير هذا التقرير إلى الأفراد العاطلين والذين يحصلون على إعانات بطالة. ويسهم هذا التصنيف في إبعادنا عن القضايا المتصلة بتوافر فرص العمل ونوعية الوظائف المتاحة للفقراء والعاطلين. ويساعد إشراك الفقراء وفي تصميم وتنفيذ برامج وسياسات مكافحة الفقر في التغلب على هذه المشكلة. وقد أكد "بينيت وروبرتس" (Bennett & Roberts) على أهمية دمج المهمشين في تصميم برامج القضاء على الفقر نظراً لأن هذا الدمج يوفر للمخططين كنزاً مفصلاً من المعلومات الثرية عن طبيعة عمل ظاهرة الفقر، وآليات استمرارها(Dodds, A.; & Paskins, D., 2011, pp. 51-61). وينتقد "كيرليس" (Karelis) اعتماد سياسات ونظريات الفقر على آراء المحللين والباحثين الذين ينتمون للطبقات الثرية. ويعتقد "كيرليس" أن هذا الوضع هو من بين أسباب فشل برامج مكافحة الفقر، واستمرار هذه الظاهرة حتى الآن. ولهذا يدعو "كيرليس" إلى دمج الفقراء والمنظمات التطوعية وأعضاء المجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ برامج تقليل الفقر (Dodds, A.; & Paskins, D., 2011, pp. 51-61).

سادساً– أهمية دراسة الفقر:

شهدت التسعينيات من القرن العشرين احتلال التنمية البشرية موقع القلب من الفكر التنموي الحديث. وقد ركز تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ على أهمية تقليل معدلات الفقر كأحد أولويات السياسات الاقتصادية. وقد اهتم هذا التقرير بالقدرات الإنسانية، وبأدوار هذه القدرات في تحقيق التنمية. وبنهاية عقد التسعينيات غدا مدخل القدرات من أهم مداخل تحليل الفكر التنموي. وقد استكشف هذا التقرير العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين التنمية البشرية. وكما أكد هذا التقرير على أهمية الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة لتحسين مستوى الرفاهية، والإدارة المثلي للنمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أكد التقرير السابق على أهمية استخدام مؤشر التنمية البشرية في قياس التقدم الحادث في مجال التنمية. ثم ركز تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ على أهمية الاهتمام بقضايا الفقر والتنمية البشرية، وعلى اعتبار التنمية البشرية هي المدخل الأمثل للقضاء على الفقر (Prathapage, Sujeewa, 2006,p. 11).

ويؤدى إهمال التنمية البشرية إلى تزايد معدلات الفقر التي تؤدى بدورها إلى عدم تمكن التلاميذ من الالتحاق بالمدارس تماماً أو الانقطاع عن التعلم والتسرب بعد مرور فترة زمنية. فمن ناحية يعد الأطفال الذكور مصدراً لدخل الأسر الفقيرة من خلال عمالة الأطفال، ومن ناحية أخرى تساعد الإناث أمهاتهن في الأعمال المنزلية أو رعاية أخواتهن الصغار. وبالإضافة إلى هذا، تسهم القيم الاجتماعية السلبية والفهم المغلوط للدين في منع الفتيات من الاستمرار في السلم التعليمي. ويؤدى نقص عدد سنوات التعلم إلى انخفاض أجور الأفراد، ويؤدى انخفاض دخل الأفراد إلى استمرار ظاهرة الفقر من جيل لجيل لاحق. وهكذا يسهم الفقر في انخفاض عدد سنوات التعلم، وفي تكريس ظاهرة الفقر واستمرارها. وفي ظل هذه الدائرة الجهنمية من فقر التعليم وفقر الدخل يتأثر الاقتصاد سلباً، ولا تتوافر الموارد المالية للأسر الفقيرة لتعليم أبنائها.

ويعتقد "روبرتز" (Roberts) أن المحددات الأساسية لمستوى معيشة الأفراد تتمثل في درجة نجاحها في تنمية والاستفادة من مهارات ومعارف وتعليم السكان بها. ويري "أوزتورك" (Ozturk) أنه لم تستطع أي دولة تحقيق التنمية الاقتصادية بدون استثمار مبالغ ضخمة في تعليم أبنائها وفي تنمية رأس المال البشري بها. وقد أثبت العديد من الباحثين وجود عوائد اقتصادية ضخمة لتراكم رأس المال البشري، وللاستثمار في التعليم الأساسي والبحث العلمي والتدريب. ويؤدى الحرمان من التعليم إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن ثم إلى زيادة معدلات الفقر في المجتمعات. ويعد تعليم الفتيات والنساء أعلى الاستثمارات عائداً في الدول النامية سواء عملت النساء خارج المنزل أم لا. ولا تقتصر عوائد التعليم على الجوانب الاقتصادية له فقط بل تشمل عوائد اجتماعية تتضمن تحسن المستوى الصحي ومستوى التغذية، وارتفاع معدلات تنظيم النسل، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، وزيادة التحصيل الدراسي للأبناء. وبالإضافة إلى هذا، فإن اندماج الدول في الاقتصاد العالمي والمنافسة في الأسواق يعتمد على ارتفاع جودة رأس المال البشري. ويؤكد عدد كبير من الدراسات أن تعليم المواطنين، وإمدادهم بمهارات حل المشكلات بصورة تتجاوز الحد الأدنى المطلوب، وتأهيلهم لاكتساب مهارات مهنية ذات مستوى عالمي يعد ميزة كبيرة للدول. (Omoniyi, M.B.I., 2013,p. 178).

ومن الواضح أن المكانة الاقتصادية/الاجتماعية لأسرة الفرد تلعب دوراً كبيراً في تحديد دخل الأبناء الراشدين. وقد أجرى "بلو" (Blau) دراسة عن تأثير دخل الأسرة على النمو السلوكي والاجتماعي والعقلي للأطفال الصغار. وخلص "بلو" إلى أن لدخل الأسرة تأثير كبير على مستوى الدخل بين الأجيال المختلفة للعائلة. وأكدت الدراسة أن زيادة دخل الأسرة يؤدى إلى ارتفاع تحصيل التلاميذ الدراسي في الرياضيات، والقراءة، والمفردات اللغوية، وتحسن الذاكرة اللغوية (Pohan, Masniaritta, 2013, pp. 15-16).

ويعتمد تقليل معدلات الفقر في المجتمعات على استبدال مفهوم ''تأثير الرذاذ المتساقط" بمفهوم "النمو المساند للفقراء" (Pro-Poor Growth). ويشير الفكر الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين إلى أن معدل النمو الاقتصادي وحده ليس مهماً، بل إن المهم هو بنية هذا النمو الاقتصادي وجودته. وينادى منظرو مفهوم النمو المساند للفقراء بتحسين معدلات النمو الاقتصادي بحيث يستفيد منها الفقراء والمهمشين. وقد قام "كاكوني وخاندكير وسون" (Kakwani; Khandker; & Son) بتحليل سياسات النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية وتايلاند. وخلص هؤلاء الباحثون إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في كل دولة في السبع سنوات الأولي من عقد التسعينيات مع اختلاف نوعية هذا النمو. فمن ناحية استفادت أعداد أكبر من الفقراء في كوريا الجنوبية من معدلات النمو الاقتصادي بصورة تفوق استفادة الفئات غير الفقيرة من هذه المعدلات، ومن ناحية أخرى فإن العكس قد حدث في تايلاند. واستنتج الباحثون أن سياسات النمو الاقتصادي في تايلاند كانت أكثر تحيزاً لصالح الأغنياء على حساب الفقراء (Naseem, S. M.,2012, p. 11).

وقد اهتمت المداخل النقدية لتحليل الفقر بالفقر والحرمان. وعلى الرغم من هذا الاهتمام، إلا أنها لم تهتم بصورة كافية بالعوامل الهيكلية الأشمل التي تؤثر الفقراء. وتشمل هذه العوامل البنيوية المعايير والعمليات التي تمنع جماعات معينة من المشاركة على قدم المساواة وبفاعلية في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فإن هذه العوامل البنيوية تؤدى مجتمعة إلى الإقصاء الاجتماعي لشرائح بعينها. وتنبثق هذه المعايير والعمليات من الآليات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية. ومن الواضح أن الإقصاء الحاد من المجتمع يؤثر على قدرة الأفراد على إدارة واستخدام الأصول التي يمتلكونها. ويمكن

تعريف الإقصاء الاجتماعي باعتباره: تمزق الروابط الاجتماعية بين الفرد وبين المجتمع. ولما كان التضامن القومي يتضمن الحقوق والواجبات السياسية، فإن الإقصاء الاجتماعي يجعل المجتمع ينظر إلى الفقراء والعاطلين والأقليات العرقية كشرائح خارجة عن نطاقه (Department for International Development. U.K., 2001,p. 28).

وتتباين الآراء حول الأسلوب الأكثر دقة عند قياس ظاهرة الفقر. ويؤدى اختلاف مقاييس الفقر إلى اختلاف صياغة السياسات الهادفة إلى مكافحة الفقر، وتنوع أدوات تقويم هذه السياسات. فمن ناحية يعتقد "رافايلون" (Ravallion) أن المقاييس متعددة الأبعاد للفقر أكثر كفاءة في قياس هذه الظاهرة، ومن ناحية أخرى يوصي البنك الدولي بأن تعتمد الصين في سياساتها لمكافحة الفقر على مؤشر الاستهلاك وليس على مؤشر الدخل، ويطالب البنك الدولي الحكومة الصينية بأن تتبني مفهوماً أوسع للفقر بحيث يشتمل على مدى الاستفادة من الخدمات الأساسية في قطاعي الصحة والتعليم. وعلى العكس من توصيات البنك الدولي للصين يعتقد "شارما وكومار" (Sharam & Kumar) أن المؤشرات المعتمدة على الدخل أكثر دقة عند قياس ظاهرة الفقر في الهند. ويري "شارما وكومار" أن زيادة دخول الفقراء تساعد على تقليل أنواع متعددة من الحرمان (Australian Government. The Australian Centre for International Agricultural Research, 2012, p. 23).

ولهذا، فمن الضروري الاهتمام بتحليل مفاهيم الفقر وأنواعه ومظاهره في ضوء الفكر الاقتصادي المعاصر. كما أنه من المهم أيضاً صياغة عدد من الآليات التي توضح كيفية الاستفادة من هذا الفكر في التغلب على ظاهرة الفقر في المجتمع المصري.

سابعاً- آليات استفادة مصر من أحدث الأدبيات العالمية في مجال مكافحة الفقر ومتطلبات القضاء على الحرمان والإقصاء الاجتماعي:

- **تنفيذ برامج لخلق فرص العمل وتوفيرها للفقراء والمهمشين:**

ومن بين آليات مكافحة الفقر تنفيذ برامج لخلق فرص العمل. وفي حين توفر بعض هذه البرامج فرصاً دائمة للعمل بأجور منخفضة للأسر الفقيرة، يوفر البعض الآخر فرصاً مؤقتة للعمل للفقراء في أثناء فترات الكساد والأزمات

الاقتصادية والصراعات السياسية. وقد نجح هذان النوعان من برامج التوظيف عند تطبيقهما على نطاق واسع في تقليل معدلات الفقر والبطالة لدي المهمشين والمحرومين. ومن أمثلة هذه البرامج ما يلي:

أ) يضمن "برنامج التوظيف الريفي القومي الهندي" (The Indian National Rural Employment Guarantee Scheme) توفير فرص عمل لمدة ١٠٠ يوم سنوياً لكل أسرة هندية فقيرة تقيم في الريف بأجر معقول.

ب) يوفر "برنامج الطعام مقابل العمل في بنجلاديش" (Food-for Work Scheme in Bangladesh) فرص عمل لمن يعانون من الفقر المدقع في أثناء فترات عدم الاشتغال بالزراعة في الريف في دولة بنجلاديش منذ عام ١٩٧٥. وقد نجح هذا البرنامج في توفير ١٠٠ مليون يوم عمل سنوياً لأربعة ملايين فرد فقير.

ت) يوفر "برنامج بادات كاريا الإندونيسي" (Indonesian Padat Karya) فرص عمل لمن فقدوا وظائفهم نتيجة للأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام ١٩٩٨/١٩٩٩ (UNDP, 2014, pp. 95-96).

ث) تنمية القدرات بهدف تشجيع ريادة الأعمال المتناغمة مع استراتيجيات التنمية المحلية الهادفة إلى مكافحة الفقر: ويمكن تنمية قدرات الفقراء من خلال ثلاث محاور. ويعتمد المحور الأول على كون ريادة الأعمال عامل حفاز مهم يشجع التوظف والحصول على الدخل في المناطق الحضرية الفقيرة. ويعتمد المحور الثاني على كون المنظمات غير الهادفة للربح مصدراً للدخل الذي يمكن توظيفه في تحقيق الأبعاد الاجتماعية لريادة الأعمال. ويعتمد المحور الثاني على كون ريادة الأعمال مصدراً لتنمية الأصول الاقتصادية وذلك من خلال تجميع المدخرات الصغيرة والقروض بهدف دمج الفقراء في الأنشطة الاقتصادية وتوفير المزيد من فرص العمل لهم (OECD, 2005, p. 47).

ج) الاستفادة من التجربة الهندية القائمة على زيادة الاهتمام برفع دخول الفقراء في المناطق الحضرية. "وتشير إحدى الدراسات إلى أن الأسر الفقيرة التي تسكن في المناطق الحضرية تحتاج إلى دخول أعلى لكي تصل إلى حد الكفاف" (Bellet, Clement; & Sihra, Eve, 2016, p. 31). ويرجع

هذا الاحتياج إلى ارتفاع تكلفة المعيشة في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية.

- **تطوير السياسات الاقتصادية على المستوي القومي:**

✓ **الاستفادة من برنامج "سياسات الرؤية القومية في ماليزيا":**

ويقوم برنامج "سياسات الرؤية القومية في ماليزيا" (National Vision Policy) على تأسيس اقتصاد قائم على المعرفة، وتنمية الموارد البشرية، وجعل القطاعات الرئيسة في الاقتصاد أكثر كفاءة، والاهتمام بالصناعات ذات القيمة المضافة العالية. ويهدف هذا البرنامج إلى توزيع العائد من النمو الاقتصادي بعدالة وتخصيص ميزانية أكبر لبرامج مكافحة الفقر، وزيادة برامج تأهيل الفقراء بين صفوف سكان الغابات وسكان ولايتي 'صباح' (SarawaSabah)) و'سراواك' (Sarawak). وبالإضافة إلى ما سبق، يهدف برنامج سياسات الرؤية القومية في ماليزيا إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية/الاقتصادية (Abdul Manaf Normaliza; & Ibrahim, Kamarulazizi, 2017, p. 32).

✓**الاستفادة من برنامج "النموذج الاقتصادي الجديد" في ماليزيا:**

ويقوم برنامج "النموذج الاقتصادي الجديد" في ماليزيا (New Economic Model) على تبني الدولة لنموذج تنموي جديد في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠. ويقوم هذا النموذج على مسلمة جوهرها أن تحول ماليزيا لدولة متقدمة تماثل دول العالم الأول بحلول عام ٢٠٢٠ هو أمر غير ممكن بدون إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وإدارية جذرية في الجهاز الحكومي. ويعتمد هذا النموذج الاقتصادي الجديد على: أ) برنامج التحولات الاقتصادية. ب) الاهتمام بالموارد البشرية وتحسين كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية. ج) زيادة معدلات النمو الاقتصادي القائم على عدالة توزيع الدخل القومي بهدف منح كل مواطن ماليزي فرصة عادلة للمشاركة الإيجابية في التنمية الاقتصادية. د) زيادة دخل كل أسرة من أكثر ٤٠% من الأسر الماليزية الفقيرة بمقدار ٤٨٤ دولار شهرياً. ويهدف هذا البرنامج إلى تحويل ماليزيا إلى دولة ذات دخل مرتفع تعتمد على النمو الاقتصادي المستدام والعادل (Abdul Manaf Normaliza; & Ibrahim, Kamarulazizi, 2017, p. 33).

•تحسين البنية التحتية والخدمات الصحية في المناطق العشوائية:

الاستفادة من تجارب البرازيل وكولومبيا والمكسيك ونيكاراجوا والهند وتايلاند وكينيا في تحسين البنية التحتية والخدمات الصحية في المناطق العشوائية. ففي تايلاند قام "معهد تنظيم تنمية المجتمعات المحلية" (The Community Organization Development Institute) بدعم وتمويل "برنامج بان مانكونج" (Bann Mankong Program). ويقوم هذا المعهد التايلاندي بتقديم قروض الإسكان العقاري، ومنح مالية لتطوير البنية التحتية بالمناطق المهمشة، ودعم المدن لتحسين البيئة والخدمات الصحية والتعليمية في الأحياء العشوائية. وفي البرازيل قامت بلدية مدينة ريو دي جانيرو بتنفيذ برنامج "فافيلا باييرو" (Favela Bairro). وهدف هذا البرنامج إلى توظيف المنح الدولية والموارد المحلية في تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء ورصف الطرق الداخلية وتحسين التعليم والصحة في منطقة "فافيلا". وتمثل هذه المبادرات اعترافاً من الدولة بحقوق ساكني العشوائيات. وفي كولومبيا قامت الدولة بتنفيذ "البرنامج المتكامل لتحسين البنية التحتية في مدينة ميدلين" المعروف باسم (PRIMED). وهدف هذا المشروع إلى تحسين البنية التحتية للمناطق العشوائية في مدينة ميدلين. وقد اعتمدت المشروعات الناجحة لتطوير البنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية في المناطق العشوائية في تايلاند والبرازيل وكولومبيا على دعم حكومي مستمر، وتمويل كبير من الدولة، واعتراف من المسئولين بأن لسكان هذه المناطق المحرومة حقوقاً كمواطنين، وأن على الدولة أن توفر لهم مختلف الخدمات (Corburn, Jason; &Sverdlik, Alice,2017, pp. 4-5).

•استخدام مقاييس أكثر دقة لتحديد أعداد الفقراء:

✓ الاستفادة من مؤشر الإنفاق الإضافي المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن تصميم مؤشر أكثر دقة لقياس الفقر سوف يمد صانعي السياسات بمعلومات أكثر دقة تتيح لهم تعديل برامج مكافحة الفقر، وتحسين آليات تقويم البرامج القائمة للقضاء على الفقر. ويعد الفقر مؤشراً مهماً للحكم على كيفية توزيع الثروات في المجتمع، كما يعد محكاً للحكم على كيفية توزيع الموارد وتوجيهها لخدمة المهمشين والمحرومين. ومن بين المؤشرات الأكثر دقة لقياس

الفقر "مؤشر الإنفاق الإضافي" (Supplemental Poverty Measure). ويعرف هذا المؤشر الفقر باعتباره نقص الموارد الاقتصادية اللازمة لاستهلاك الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والمسكن والملابس والخدمات. ويتطلب تحديد دخل الأسرة تقدير الدخل الإجمالي الذي تتحصل عليه الأسرة من المصادر الخاصة والحكومية، ومن الإعانات التي تتلقاها مثل قسائم الغذاء المدعوم والمجاني وإعانات السكن والخصومات الضريبية. ويتم خصم تكاليف العلاج الطبي، وتكاليف أقساط التأمين الصحي الحكومي، والضرائب على الدخل، وتكاليف التأمينات والمعاشات، وتكاليف رعاية الأبناء، وتكاليف العمل، وتكاليف تعليم الأبناء وعلاجهم من دخل الأسرة.ومن ثم، فإن هذا المؤشر يأخذ في الاعتبار عدد أفراد الأسرة، ونوع المسكن (مستأجر/تمليك)، والمنطقة الجغرافية التي تعيش فيها الأسرة (House of Representatives. The Commission on Evidence-based Policymaking, 2017, pp. 1-4).

- ✓ **الاستفادة من المؤشر العالمي للأبعاد المتعددة للفقر المطبق في دول الاتحاد الأوروبي:**

لقد شاع استخدام المؤشر العالمي للأبعاد المتعددة للفقر في أبحاث علم الاجتماع وعلم الاقتصاد في خلال العقد الأخير. وبالإضافة إلى هذا المؤشر فقد استخدمت الدول الأوروبية المتقدمة مقاييس أخرى لتقدير حجم الإقصاء الاجتماعي، والحرمان المادي، والتهميش الاقتصادي. وترجع جذور هذا المؤشر إلى المعايير التي تبنتها دول الاتحاد الأوروبي في أثناء القمة المنعقدة في مدينة "ليكين" في بلجيكا في عام ١٩٩٥. ومنذ ذلك التاريخ ازداد اهتمام الدول الأوروبية بتصميم مقاييس أكثر دقة لظاهرة الفقر والإقصاء الاجتماعي (Smeeding, Timothy M., 2014, pp. 7-9).

والمؤشر العالمي للأبعاد المتعددة للفقر هو مقياس مصمم لقياس الفقر الحاد. ويشير الفقر الحاد إلى خاصيتين مهمتين: وتتصل الأولي بالأفراد الذين يعيشون في ظل ظروف لا يصلون فيها إلى الحد الأدنى من المعايير الدولية المتفق عليها والمتصلة بالوظائف الأساسية مثل الحصول على تغذية جيدة، والالتحاق بالتعليم، والحصول على مياه الشرب النقية. وتشير الخاصية الثانية إلى الأفراد الذين يعيشون في ظل ظروف لا يصلون فيها إلى الحد الأدنى من

المعايير في عدة جوانب في نفس الوقت. وبعبارة أخرى، فإن المؤشر العالمي للأبعاد المتعددة للفقر يقيس عدد الأفراد الذين يعانون من أنواع متعددة من الحرمان مثل الأفراد الذين يعانون من ضعف التغذية، ومن عدم توافر مياه الشرب النقية، ومن عدم وجود خدمات الصرف الصحي، ومن عدم وقود صحي لطهي الطعام. ومن مزايا هذا المؤشر أنه يمكن الباحثين من مقارنة مستويات الفقر بين الأماكن المختلفة، وعبر الأزمنة المتباينة، كما يمكن الباحثين أيضاً من تحديد أكثر الشرائح المجتمعية فقراً، وتحديد ما إذا كانت معدلات الفقر تزداد أم تقل. وبهذا، فإن هذا المؤشر يفيد في رسم صورة مقارنة لأبعاد الفقر عبر الزمان والمكان، ويقدم هذه الصورة لصانعي السياسات الحكومية وممثلي المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح (Alkire, Sabina; Adriana, Conconi; Robles, Gisela; Roche, Jose M.; Santos, Maria Emma; & Vaz, Ana, 2016, pp. 3-4).

- **رفع أجور المعلمين المتميزين الذين يعملون في المناطق الفقيرة والأحياء العشوائية:**

تشير أعداد كبيرة من الدراسات التي أجريت في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى أن رفع أجور المعلمين الذين يعملون في المدارس الواقعة في المناطق الفقيرة له فوائد كثيرة. وقد أوصت "مؤسسة جوزيف روانتري"(Joseph Rowntree Foundation) البريطانية بقيام وزارة التربية والتعليم في المملكة المتحدة برفع رواتب ٢٠٠٠ معلم من أكثر المعلمين تميزاً بنسبة ٢٥% مقابل انتقالهم للتدريس في المدارس الواقعة في الأحياء المهمشة (Joseph Rowntree Foundation, 2016,p. 125).

- **تحسين برامج التنمية المهنية المقدمة للمعلمين في أثناء الخدمة:**

يعد تحسين برامج التنمية المهنية المقدمة للمعلمين في أثناء الخدمة آلية ناجحة لتقليل معدلات التسرب، ولتشجيع التلاميذ الفقراء على الاستمرار في الدراسة. "وقد أكدت الورقة الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في المملكة المتحدة بعنوان 'الامتياز التعليمي في كل مكان' على أهمية تطوير برامج التنمية المهنية للمعلمين في أثناء الخدمة، وصياغة معايير جديدة لتنمية أداء المعلمين. وشددت الورقة على المساهمة الكبيرة لبرامج التنمية المهنية في مساعدة المدارس على تحسين الجودة التعليمية بها. كما طالبت نفس الورقة

بإنشاء أكاديمية مستقلة للتنمية المهنية للمعلمين" (Joseph Rowntree Foundation, 2016,p. 125).

- **تطوير برامج التوجيه الفني:**

يجب أن يهتم التوجيه الفني بتحسين جودة التعليم في المدارس في مختلف المناطق الجغرافية. "وطالبت إحدى الدراسات بأن يزيد 'مكتب المعايير التعليمية' (Ofsted) في المملكة المتحدة من اهتمامه بتشجيع المدارس على استخدام طرق التدريس الناجحة، وعلى التعاون فيما بينها لتحسين التحصيل الدراسي للتلاميذ الفقراء" (Joseph Rowntree Foundation, 2016, p. 125).

- **بناء المزيد من المدارس في المناطق الريفية:**

يعد ابتعاد المدارس عن منازل السكان في القري أحد العوائق التي تحول دون استمرار التلاميذ في التعلم. وكلما زادت المسافة بين المدرسة وبين بيوت السكان في الريف والمناطق النائية، كلما زادت احتمالات تسرب التلاميذ من المدارس. وتزداد احتمالات تسرب التلاميذ من التعليم إذا كان بعد المسافة مصحوباً بتقاليد اجتماعية تعوق مشي التلاميذ –وبخاصة الإناث منهم–لمسافات طويلة للوصول إلى المدرسة. وفي إندونيسيا أسهم بناء مدرسة لكل ١٠٠٠ طفل في زيادة عدد سنوات التعلم بمقدار ٠.١٢ عام دراسي. وتزداد أهمية بناء المدارس بشدة في المناطق المحرومة من التعليم والأماكن النائية (World Bank, 2018, p. 63).

- **زيادة وعي أولياء الأمور بالعوائد المرتفعة من الاستمرار في التعليم:**

يحدد مقدار العوائد المتوقعة من التعليم درجة رغبة أولياء الأمور الفقراء في إرسال أبنائهم للمدارس. ويعني هذا، أن الطلب على التعليم يقل إذا أساء أولياء الأمور تقديرهم لعوائد التعليم. ويؤدي الجهل إلى إساءة تقدير أولياء الأمور للعوائد الاقتصادية من المراحل التعليمية المختلفة. كما يسهم إدراك أولياء الأمور لارتفاع العوائد الاقتصادية للتعليم الثانوي إلى قيام الوالدان بإرسال أطفالهم إلى المدرسة الثانوية. ويسهم الفقر المدقع في إحجام الآباء عن إرسال أطفالهم إلى المدارس الإعدادية والثانوية، وقد يؤدى حدة الفقر المدقع إلى إجبار الوالدين

على حرمان أطفالهم حتى من الالتحاق بالمدرسة الابتدائية (World Bank, 2018, pp. 63-64).

- **زيادة وعي أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتيات:**

تعاني الفتيات من الآثار السلبية للفقر والحرمان بصورة تفوق معاناة الذكور. وتزداد معاناة الإناث في الأسر الأكثر فقراً، ولدي ساكني المناطق العشوائية والنائية، ولدى الفتيات اللاتي يعانين من الإعاقات الجسدية والعقلية. وتظهر الدراسات التي أجريت على ٤٤ دولة أن احتمالات تخرج الذكور بنجاح من الصف الخامس الابتدائي تزداد بنسبة ٧٥% عن احتمالات تخرج الإناث في أكثر ٥٠% فقراً من السكان. وعلى العكس من هذا، فإن احتمالات تخرج الذكور بنجاح من الصف الخامس الابتدائي تزداد بنسبة ٢٠% عن احتمالات تخرج الإناث في أكثر ٥٠% غني وثراء من السكان. وبحلول عام ٢٠٠٦ كان ٧٠% من الإناث اللاتي لم يلتحقن مطلقاً بالتعليم الابتدائي هن من الشرائح الاجتماعية المهمشة والفقيرة (World Bank, 2018, pp. 62-63).

توصيات الدراسة:

١) يجب تأسيس معهد قومي لدراسات الفقر في مصر.

٢) صياغة استراتيجية قومية لتوظيف والتدريب الفقراء والمهمشين. "ويجب أن تقوم هذه الاستراتيجية على مسلمة مفادها أنه من حق كل مواطن أن يعمل الوظيفة المناسبة لقدراته وإمكاناته، وأنه يجب أن تلبي هذه الوظيفة احتياجات الفرد" (Dignity for All, 2017, p. 30). ومن أهم البرامج التي يمكن الاستفادة منها ''برنامج توظيف العاطلين في مقاطعة بريتيش كولومبيا الكندية''. وقد استفاد ٢٢١٨٢٦ عاطل من هذا البرنامج في الفترة من إبريل ٢٠١٢ إلى سبتمبر ٢٠١٥ (Ference & Company, 2016, p. ii). والاستفادة من التجارب الهندية مثل ''برنامج التوظيف الريفي القومي الهندي" و"قانون المهاتما غاندي لضمان التوظيف الريفي القومي" (Mahatma Gandhi National Rural Employment Guarantee Act). ويهدف هذا القانون إلى تحسين الأمان المعيشي للأسر القاطنة في المناطق الريفية من خلال توفير فرص عمل مدفوعة الأجر لهم لمدة ١٠٠ يوم سنوياً على الأقل، ومساعدة الفقراء على امتلاك أصول دائمة تدر دخلاً عليهم، وتزيد من مواردهم المالية، ومنح الأولوية لتوظيف الإناث في الريف

بحيث لا يقل عدد الإناث عن ثلث المستفيدين من القانون. ويتم تطبيق هذا القانون وفقاً لمبدأي الشفافية والمحاسبية. وقد نجح القانون منذ إصداره في عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٥ في توفير ١٧.٢ مليار يوم عمل لخمسين مليون أسرة هندية. وقد نجح هذا القانون في توفير فرص عمل لحوالي ٣٦.٤% من إجمالي القوي العاملة في الريف الهندي في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ (Pankaj, Ashok, 2015, pp. 5-15).

٣) الاستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر. ومن أهم ملامح هذه التجربة تنفيذ "البرنامج الخاص لتقليل الفقر في القطاع الزراعي" أو ما يعرف باللغة الماليزية باسم (Azam Tani Program). ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة دخل من يعانون من الفقر ومن الفقر المدقع من خلال منحهم قروضاً لإنشاء مشروعات في مجال زراعة المحاصيل، وتربية الأسماك، وتربية المواشي، وتصنيع المنتجات الزراعية، وإدارة المشروعات الزراعية، وزيادة معارف ومهارات وكفايات الفقراء المتصلة بالمشروعات الزراعية من خلال تقديم مقررات دراسية وبرامج تدريبية لهم عن طريق معهد البحوث الزراعية والتنمية الماليزي، ورفع دخول الفقراء بما يتناسب مع أهداف الحكومة لجعل ماليزيا دولة صناعية متقدمة من دول العالم الأول بحلول عام ٢٠٢٠ (Abu Dardak, Rozhan,n.d., p. 2).

٤) الاستفادة من رؤية الحكومة الماليزية في تقليص الفقر. وتقوم هذه الرؤية كما أعلن وزير التنمية المحلية والإقليمية الماليزي على ٦ ركائز هي:

- تحسين جودة البنية التحتية والخدمات الاجتماعية ووسائل الراحة من خلال تطوير الطرق والطرق البديلة المؤدية للريف، وخدمات مياه الشرب، ومحطات توليد الكهرباء.
- القضاء على الفقر المدقع من خلال تنفيذ البرامج التنموية مثل المشروعات الزراعية القومية الضخمة.
- رفع مستوى رأس المال البشري لدي سكان المناطق الريفية من خلال تقديم التدريب المهني لهم.
- تنفيذ برامج تنموية ذات قيمة مضافة عالية في القري النائية والقري المحرومة من الخدمات والقري شديدة الفقر.

- تجسير الفجوة الرقمية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من خلال تأسيس بنية تحتية تكنولوجية، وإنشاء مراكز تكنولوجيا المعلومات في القري والأرياف.
- تطوير الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق الريفية (Aziz, Nazli, 2015,p. 56).

٥) الاستفادة من برنامج "النموذج الاقتصادي الجديد" في ماليزيا. "ويستهدف هذا البرنامج تحسين الأحوال المعيشية لأفقر ٤٠% من السكان أي ما يعادل ٩ ملايين مواطن ماليزي يقل متوسط دخلهم الشهري عن ٤٦٥ دولار أمريكي. ولتحقيق ذلك يتبني النموذج الاقتصادي الجديد استراتيجيتين رئيسيتين هما:

أ) توفير الدولة للخدمات الاجتماعية الأساسية ولخدمات الرفاهية الاجتماعية. ويشمل هذا توفير بيانات رصينة ودقيقة تتبع أحوال الفقراء وترصد أبعاد الفقر لديهم بصدق وثبات. وتشتمل الاستراتيجية الأولي أيضاً على صياغة سياسات الاجتماعية شاملة على المستوى القومي للدولة بحيث نضمن التناغم والتنسيق بين سياسات الدعم والإعانات الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذا، تقوم الاستراتيجية الأولي على توفير الخدمات الصحية وتوفير المساكن الجيدة لأفقر ٤٠% من السكان من خلال النمو الاقتصادي المساند للفقراء والمعوزين.

ب) تحسين بناء قدرات الفقراء والمهمشين من خلال توفير التعليم عالي الجودة لهم وبخاصة لدي الفقراء في المناطق الريفية والمناطق الحضرية المحرومة. ويؤكد النموذج الاقتصادي الجديد والخطة التنموية العاشرة (Tenth Malaysia Development Plan) على ضرورة الاهتمام بالتعليم والتدريب وتحسين رأس المال البشري لأكثر الشرائح السكانية فقراً وتهميشاً. ولهذا سوف تقوم الحكومة الماليزية برفع جودة التعليم المقدم في المدارس الابتدائية والإعدادية الريفية، وبزيادة أعداد مدارس المتفوقين الداخلية ذات التعليم عالي الجودة، وبتقديم إعانات للأسر الفقيرة لمساعدتهم على إرسال أبنائهم للمدارس (Rodrigo, Shamsulbahriah K.A.; & Mansor, Norma,2013, pp. 12-17).

٦) الاستفادة من تجربة بنك جرامين في بنجلاديش. "فبحلول عام ٢٠٠٥ وصل عدد المقترضين من بنك جرامين ( ) إلى ٥ مليون مقترض، وبلغت نسبة النساء منهم ما يعادل ٩٤%. ويقدم البنك خدماته للفقراء في المناطق الريفية من خلال ٢٣٤٥ فرعاً موزعة على ٧٥٣٥٩ قرية وهو ما يعادل ٩٠% من إجمالي أعداد القري في بنجلاديش. ويقدم البنك قروضاً للفقراء لمساعدتهم على التصنيع، وتعليب المنتجات الزراعية، والاستفادة من منتجات الغابات، وتربية الماشية، وصيد الأسماك، وممارسة تجارة التجزئة، والعمل كباعة جائلين. وتبلغ معدلات سداد الفقراء لقروض البنك ٩٥%. وهي نسبة مرتفعة جداً" (Rahman, Sayma, 2007, pp. 29-30).

٧) الاستفادة من تجارب البرازيل وكولومبيا وتايلاند في تحسين البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية في المناطق العشوائية.ومن أهم هذه التجارب برنامج "فافيلا باييرو" الذي طبقته بلدية ريو دي جانيرو في البرازيل. ''وقد تم تخصيص ٩٠٠ مليون دولار لهذا البرنامج بمراحله الثلاث بهدف إعادة رصف الطرق، وتحسين خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب النقية والكهرباء في هذه المناطق العشوائية. وتم تأسيس مكاتب للتوجيه الحضري والاجتماعي يمكن لسكان هذه المناطق المهمشة الاجتماع فيها مع المصممين المعماريين والمهندسين المدنيين والأخصائيين الاجتماعيين لدمج سكان العشوائيات في عمليات التطوير الحضاري لمناطقهم. ويقوم "البرنامج المتكامل لتحسين البنية التحتية في مدينة ميدلين" في كولومبيا على إعادة بناء عدد من المناطق العشوائية بالكامل من الألف إلى الياء، وزيادة مساحة الحدائق والمتنزهات في الأحياء الجديدة، وبناء مكتبات جديدة، وتقديم المنح والقروض للسكان لمساعدتهم على تأسيس مشروعاتهم الصغيرة الخاصة، وتقديم التدريب التأهيلي لهم لتحديث مهاراتهم ومعارفهم بما يمكنهم من دخول سوق العمل، وتوظيف بعض السكان في أعمال إنشاء البنية التحتية. ونتيجة لاستخدام أفضل الخامات في بناء هذه المناطق العشوائية انتعشت الحركة التجارية في المناطق المنشأة حديثاً وزادت أعداد المصانع والشركات بها" (Overseas Development Institute, 2015, pp. 10-17). ويعتمد "برنامج بان مانكونج" في تايلاند

على تقديم قروض للأسر في المناطق العشوائية بهدف مساعدتها على إعادة بناء مساكنها بالطوب الأحمر والخرسانة المسلحة بدلاً من الخشب، وتحسين خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب النقية والكهرباء، وإنشاء محطات تحلية المياه المتنقلة، وتطوير التخطيط العمراني لهذه المناطق. وقد نجح هذا البرنامج في تنفيذ ٩٣٠ مشروعاً موزعين على ٣٢٠ مدينة وحي في ٧٢ مقاطعة. وقد استفاد أكثر من ٩٦ ألف مواطن أو ما يعادل ١٥% من سكان المناطق العشوائية في تايلاند. وقد بلغت ميزانية هذا البرنامج ١٩١ مليون دولار أمريكي. وقد أسهم هذا البرنامج في زيادة معدلات توظف سكان المناطق العشوائية، وارتفاع معدلات تحصيل أبنائهم (Overseas Development Institute, 2015, pp. 18-19).

٨) تحسين الخدمات الصحية المقدمة للفقراء من خلال الاستفادة من التجربة الإندونيسية. "حيث شهدت الفترة من عام ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٨ تطبيق عدة برامج لتقديم الخدمات الصحية المجانية للفقراء. وبحلول عام ١٩٩٩ وصل عدد المستفيدين من البرامج الصحية المجانية إلى ٢٢ مليون مواطن إندونيسي أي ما يعادل ١١% من السكان آنذاك. وبحلول عام ٢٠٠٨ استهدف هذا البرنامج تغطية ٦٠ مليون فرد بالخدمات الصحية المجانية" (Suryahadi, Asep; Yumna, Athia; Raya, Umbu Reku; & Marbun, Deswanto, 2010, pp.17-18).

٩) تقديم منحة مالية لتغطية نفقات تعلم التلاميذ الذين ينتمون لأسر فقيرة. "ففي إندونيسيا أدت الأزمة الاقتصادية الآسيوية إلى ارتفاع معدلات تسرب التلاميذ من المدارس وبخاصة بين صفوف الإناث في المناطق الريفية. وللتغلب على هذه المشكلة بدأت الحكومة منذ عام ١٩٩٨ في تقديم رواتب شهرية للتلاميذ الفقراء. وبحلول عام ١٩٩٩ كان ٥% من التلاميذ من سن العاشرة إلى سن الثامنة عشرة –أي ما يعادل ٢.١ مليون طفل–يحصلون على هذه الرواتب الشهرية. وقد نجحت هذه المنحة المالية في تقليل عمالة الأطفال في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٢ من ١٤% ١٠.٢%. وقد انخفضت نسبة عمالة الأطفال في المناطق الريفية بصورة تفوق انخفاضها في المناطق الحضرية" (Suryahadi, Asep; Yumna, Athia; Raya, Umbu Reku; & Marbun, Deswanto, 2010, pp. 19-20).

١٠) الاستفادة من تجربة "وثيقة الأسرة" (Bolsa Familia) في البرازيل. وتقوم هذه التجربة على تقديم راتب شهري للأسر الفقيرة التي يقل دخلها عن حد معين بشرط أن تلتزم بحضور أبنائها لحوالي ٨٥% من أيام العام الدراسي بالمدارس، وبحصول هؤلاء الأبناء على التطعيمات الصحية. وبالإضافة إلى ذلك تتيح وثيقة الأسرة للأمهات متابعة حالتهن الصحية قبل وبعد الولادة. وقد نجح البرنامج في زيادة معدلات الاستمرار في الدراسة، وفي تقليل معدلات الجريمة في الأحياء الفقيرة (Chioda, Laura; de Mello, Joao Manoel Pinho; & Soares, Rodrigo Reis, 2102,pp. 1-18; OECD, 2015b, pp. 1-10).

١١) الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة في تقديم إعانات للتلاميذ الفقراء لكي يتمكنوا من الاستمرار في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية لكي يتسنى لهم اكتساب المهارات والمؤهلات الدراسية التي تؤهلهم لدخول عالم العمل. وتقوم هذه التجربة على ربط التعليم بسوق العمل وتشجيع العاملين على العودة مرة ثانية للتعلم والدراسة من خلال الدراسة في أثناء العمل (U.K. Government, 2014, p. 14).

١٢) تطبيق المقاييس متعددة الأبعاد لتقدير حجم الفقراء في مصر. "ونظراً للأبعاد المتعددة لظاهرة الفقر، فإن الدخل وحده لا يمكن أن يقدم صورة دقيقة لحجم الفقر في المجتمع. ويمكن الاستفادة من تجربة مقاطعة أونتاريو الكندية وتجارب الدول الأوروبية التي تستخدم مصفوفات غير نقدية (Non-monetary Poverty Metrices) لتحليل ظاهرة الفقر، وصياغة برامج لمكافحة هذه الظاهرة، وتقويم برامج التدخل الحكومية الهادفة إلى تقليص الفقر. وتنجح المقاييس غير النقدية في رسم صورة أكثر دقة لمعيشة الفقراء؛ حيث تحلل هذه المقاييس العلاقة بين الفقر وبين الإقصاء في سوق العمل، والحرمان من التعليم، وتدهور المستوى الصحي، وانخفاض جودة المساكن التي يعيش بها الفقراء، وضعف الاستفادة من الخدمات الحكومية. وتستخدم مقاطعة أونتاريو الكندية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد الأوروبي وأستراليا والمملكة المتحدة المصفوفات غير النقدية لتحليل ظاهرة الفقر بهدف تحديد حجم وطبيعة

الأبعاد الاجتماعية للفقر والفقراء" (White, Anne; Dragicevic, Nevena; & Granofsky, Thomas, 2014, pp. 12-13).

١٣) الاستفادة "المدخل الذي تطبقه اسكتلندا هو أكثر المداخل ديناميكية وشمولاً. وقد نجحت اسكتلندا في تأسيس نظام متكامل تماماً لمؤشرات الفقر على المستويين المحلي والقومي. ويقيس هذا النظام–الذي بدأت اسكتلندا في تطبيقه منذ عام ٢٠٠٧–مقدار التقدم نحو تحقيق عدد كبير من الأهداف القومية من خلال تتبع الأوضاع المعيشية للأفراد. ويتم تتبع حجم ظاهرة الفقر من استخدام مقاييس متعددة نقدية وغير نقدية. ويتميز المدخل الاسكتلندي بوجود مظلة أوسع لتحليل أسباب الفقر، وتتبع العوامل المساهمة في حدوث هذه الظاهرة؛ حيث يحلل هذا المدخل معدلات العودة مرة ثانية للجريمة (معدلات دخول السجن للمرة الثانية)، ومعدلات استخدام المواد المخدرة، وأعداد الشباب الذين يلتحقون ببرامج التدريب بعد التخرج من المدارس الثانوية، ومعدلات الشباب الذين يلتحقون بالمؤسسات التعليمية، ومعدلات الشباب الذي يعملون بالفعل، ومعدلات الاستفادة من الإعانات الاجتماعية والدعم الحكومي. ويمزج المدخل الاسكتلندي بين هذه المؤشرات القومية وبين المؤشرات المحلية المستقاة من السلطات المحلية، ويفيد هذا المزج في تقويم حجم ظاهرة الفقر ومدى نجاح البرامج الحكومية في تقليل الفقر، كما يسمح للحكومة بتتبع الأفراد المعرضين للهبوط أسفل خط الفقر والأفراد الذين يعيشون بالفعل تحت هذا الخط'' (White, Anne; Dragicevic, Nevena; & Granofsky, Thomas, 2014, p. 14).

١٤) رفع رواتب المعلمين الذين يعملون في المناطق الفقيرة والأحياء العشوائية. حيث يمكن الاستفادة من تجربة "ولاية فلوريدا الأمريكية القائمة على رفع رواتب معلمي الرياضيات الذين يدرسون للتلاميذ الأمريكيين السود والأمريكيين من أصول لاتينية في الأحياء الفقيرة من مدارس هذه الولاية" (Murphy, Patrick; DeArmond, Michael; Guin, Kacey, 2003, p. 11). كما يمكن الاستفادة من تجارب الولايات الأمريكية الأخرى التي قامت برفع رواتب معلمي العلوم والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية والرياضيات في المدارس الواقعة في المناطق الفقيرة (Dee, Thomas S.; &Goldhaber, Dan, 2017, pp. 12-16).

١٥) تحسين برامج التنمية المهنية المقدمة للمعلمين. "فقد أظهرت الأبحاث التي أجريت في الدول الصناعية المتقدمة أن ارتفاع جودة أداء المعلمين من أهم العوامل التي ترفع التحصيل الدراسي للتلاميذ الفقراء والأغنياء على حد سواء. كما خلصت "دارلينج–هاموند" (Darling-Hammond) بعد تحليلها للسياسات التعليمية وتحصيل التلاميذ الدراسي في ٥٠ ولاية أمريكية أن برامج إعداد المعلمين وبرامج تأهيلهم للحصول على رخصة لمزاولة مهنة التدريس ترفع بقوة من تحصيل التلاميذ الدراسي. وبالإضافة إلى هذا، فقد استنتجت دراسة أجريت في بيرو أن ارتفاع تحصيل الطلاب/المعلمين في مادة الرياضيات في أثناء دراستهم الجامعية تزيد من تحصيل التلاميذ الذين يدرسون لهم بعد التخرج في اختبارات الرياضيات المعيارية بنسبة ٩% (Lu, Meichen; Loyalka, Prashant; Sha, Yaojiang; Changa, Fang; Liud, Chengfang; & Rozelle, Scott,2017, pp. 1-2). وتؤكد إحدى الدراسات على أهمية وجود برامج شاملة لتدريب المعلمين حديثي التخرج بحيث تشتمل هذه البرامج على العناصر التالية: توجيه فني من قبل المعلمين الأوائل أصحاب الخبرات المتميزة، وبرامج مستمرة للتنمية المهنية، واشتراك المعلمين القدامى مع المعلمين حديثي التخرج في تحضير الدروس، وربط المعلمين في المدارس المختلفة بمنتدي تربوي لتبادل الخبرات على شبكة الإنترنت. ونظراً للعيوب الخطيرة الموجودة في برامج تدريب المعلمين حديثي التخرج، تفشل الكثير من هذه البرامج في مساعدة المعلمين الجدد على حل المشكلات التي تواجههم خلال العام الأول من عملهم. ولهذا ينادي "اتحاد التعليم المتميز" (Alliance for Excellent Education) في أمريكا بأن تستمر برامج التنمية المهنية للمعلمين حديثي التخرج لمدة عامين بدلاً من عام واحد من عملهم بمهنة التدريس (Bridgeland, John M.; DiIulio, Jr., John J. ; & Balfanz, Robert,2009, pp. 5-42).

١٦) تطوير برامج التوجيه الفني بما يحسن من تحصيل التلاميذ الدراسي ويقلل من معدلات التسرب. وقد أوصت دراسة حديثة "بأن يكون تحسين تحصيل التلاميذ الدراسي ورفع جودة التعليم في المدارس في تنزانيا محوراً أساسياً

من محاور عمل التوجيه الفني، وبأن يتم إرسال نتائج التوجيه الفني للمعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور بصورة أكثر فاعلية، وبتأهيل الموجهين الفنيين تأهيلاً تربوياً عالياً يتيح لهم القيام بمهامهم الجديدة بكفاءة أكبر، وبتأسيس آلية لمتابعة أداء التوجيه الفني على مستوى وزارة التربية والتعليم التنزانية" (Twaweza, n.d., pp. 1-2).

١٧) بناء أعداد أكثر من المدارس في المناطق الريفية. "ونظراً لأن التلاميذ الفقراء غالباً ما يلتحقون بمدارس ذات معامل وتجهيزات منخفضة الجودة، وتفتقر إلى الوسائل التعليمية والحاسبات الآلية، والصيانة الدورية، فإن هذه العوامل تعوق تحصيلهم الدراسي وتؤثر بصورة سلبية على إمكانية تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية" (U.S. Commission on Civil Rights, 2018, p. 105). ولهذا تنادي العديد من البحوث ببناء المزيد من المدارس عالية الجودة في الأحياء الفقيرة.

١٨) زيادة وعي أولياء الأمور بالعوائد المرتفعة للمراحل العليا من التعليم. وقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن "الفجوة في الدخل بين خريجي المدارس الثانوية وبين خريجي الجامعات الأمريكية في المرحلة العمرية من ٢٥ عاماً إلى ٣٤ عاماً في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١ قد انخفضت من ٧٤% إلى ٦٩% بالنسبة للذكور ومن ٧٩% إلى ٧٠% بالنسبة للإناث. ولا تقتصر عوائد التعليم الجامعي على الدخل والنواحي الاقتصادية فقط، بل تشمل أيضاً عدداً من العوائد الاجتماعية. فارتفاع مستوى التعليم يكون مصحوباً بارتفاع مستوى المشاركة في القوي العاملة، وزيادة احتمالات التوظف، وارتفاع الدخل، وتحسن مستوى رفاهية الأفراد، وتزايد تراكم الثروة في المجتمع. وعادة ما يكون الحصول على مستوى أعلى من التعليم مقروناً بزيادة معدلات مشاركة الأفراد في الأنشطة التطوعية لخدمة المجتمع، وعمق فهمهم للقضايا السياسية المجتمعية، وارتفاع نسب المشاركة في التصويت في الانتخابات، وتحسن الأنماط الصحية" (Baum, Sandy; Ma, Jennifer; &Payea, Kathleen,2013, pp. 1-10).

١٩) زيادة وعي أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتيات. وتشير إحدى الدراسات إلى "أن ٨٦% من خريجات المدرسة الثانوية يحصلن على دخل أقل من دخل خريجات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١١.

وبالإضافة إلى هذا، فإن ٧٠% من الفتيات الحاصلات على مؤهل فوق متوسط يحصلن على دخل أعلى من الدخل الذي تحصل عليه خريجات المدرسة الثانوية الأمريكية في نفس العام (Baum, Sandy; Ma, Jennifer; &Payea, Kathleen,2013, p. 15). كما يمكن الاستفادة من جهود الهند في نشر التعليم بين الفتيات؛ حيث طبقت الهند برنامج بعنوان "أنقذوا الطفلة" (Save The Girl Child)، و"برنامج علموا الطفلة/التلميذة'' (Educate The Girl Child) بداية من عام ٢٠١٥. ويهدف هذان البرنامجان إلى زيادة معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي، وزيادة معدلات تخرجهن بنجاح من المرحلة الثانوية. ويقوم هذان البرنامجان على تشييد مدارس ثانوية للفتيات في المناطق الريفية، وتوعية الأمهات بأهمية تعليم البنات. كما طبقت "ولاية ماهاراشتارا" (Maharashtra State) الهندية برنامجاً بعنوان "أبنتي المحظوظة" (My Fortunate Daughter). ويقوم هذا البرنامج على منح الأسر الهندية المقيمة في الولاية والتي لديها ابنتان رواتب شهرية حتى تتخرج كل بنت من المرحلة الثانوية بنجاح. ولا يقتصر هذا الراتب على التلميذات حتى نهاية المرحلة الثانوية، بل يخصص لهن راتباً حتي الانتهاء من تعليمهن العالي (Modi, Armene, 2017, pp. 3-6).

٢٠) منح تلاميذ المدارس الإعدادية والثانوية الذين يسكنون بعيداً عن المدارس دراجات بصورة مجانية لمساعدتهم على الانتقال من منازلهم إلى المدارس. ففي الهند قامت إحدى المنظمات التطوعية بإنشاء بنك للدراجات يقوم بشراء الدراجات وتوزيعها على التلاميذ الفقراء لتمكينهم من الاستمرار في الدراسة. وقد أتاحت هذه الدراجات الفرصة للعديد من الفتيات الهنديات للتعلم، ومنحتهن شعوراً بالفخر، وساعدتهن على الالتحاق بالمرحلة الثانوية والجامعية (Modi, Armene, 2017, pp. 8-28).

الخلاصة:

استهدفت الدراسة الاستفادة من مدخل التحليل الفلسفي في استقصاء المفاهيم المتصلة بظاهرة الفقر. وقامت الدراسة بتحليل مظاهر الفقر وأنواعه والآثار السلبية المترتبة عليه في ضوء الفكر الاقتصادي المعاصر. وحللت الدراسة المداخل المختلفة التي تستخدمها الأدبيات الاقتصادية العالمية في دراسة

ظاهرة الفقر. وأشارت الدراسة إلى أن احتمالات معاناة النساء من الفقر تفوق احتمالات معاناة الرجال. وأوضحت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين زيادة عدد أفراد الأسرة وارتفاع معدلات الفقر في الدول النامية. وأشارت الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات بطالة الوالدين تؤدي إلى ارتفاع معدلات فقر الأسرة، وانخفاض المستوى التعليمي للأبناء. وخلصت الدراسة إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي لأولياء الأمور يؤدى إلى ارتفاع المستوى التعليمي للأبناء، ويسهل من الحراك الاجتماعي/الاقتصادي لهم، في حين أن زيادة معدلات الفقر المصحوبة بانخفاض المستوي التعليمي للوالدين يؤديان في كثير من الأحيان إلى انتقال الفقر للأبناء.وأوضحت الدراسة أن العديد من الدول قد قامت بتنفيذ مبادرات فعالة على المستوى القومي لتقليص معدلات الفقر، كما قامت بتصميم عدد من المؤشرات للحكم على درجة نجاح هذه المبادرات. وركزت الدراسة على ضرورة توفير التمويل اللازم لهذه المبادرات، وعلى مشاركة الفقراء أنفسهم في التخطيط والتنفيذ لهذه المبادرات والبرامج التنموية. وقامت الدراسة بصياغة عدد من الآليات التي يمكن الاستفادة منها في تقليل معدلات الفقر في المجتمع المصري. وانتهت الدراسة بعدد من التوصيات الهادفة إلى مكافحة الفقر في مصر. واستندت الدراسة في توصياتها إلى عدد كبير من المبادرات الناجحة التي تم تطبيقها في الدول النامية الآسيوية والإفريقية وفي أمريكا الجنوبية بالإضافة إلى عدد من الدول الصناعية المتقدمة.

References:

Abdul Manaf Normaliza; & Ibrahim, Kamarulazizi. (2017). ‘‘Poverty Reduction for Sustainable Development: Malaysia’s Evidence-Based Solutions’’. *Global Journal of Social Sciences Studies*. Vol. 3. No. 1.

Abu Dardak, Rozhan. (n.d.). *Malaysian Government Initiatives in Alleviating Poverty in Agriculture Sector*. Serdang: The Malaysian Agricultural Research and Development Institute.

Alkire, Sabina. (August 2007). *Choosing Dimensions: The Capability Approach and Multidimensional Poverty. Chronic Poverty Research CentreWorking Paper No. 88*. Manchester: University of Manchester.

Alkire, Sabina; & Robles, Gisela. (2017). ‘‘Global Multidimensional Poverty Index 2017’’.*Oxford Poverty & Human Development Initiative Briefing No. 47*. May 2017.

Alkire, Sabina; Adriana, Conconi; Robles, Gisela; Roche, Jose M.; Santos, Maria Emma; & Vaz, Ana. (January 2016). ‘‘The Global Multidimensional Poverty Index (MPI): 5-year Methodological Note’’. *Oxford Poverty & Human Development InitiativeBriefing 37*.January 2016.

Australian Government. The Australian Centre for International Agricultural Research. (2012). *The Contribution of Agricultural Growth to Poverty Reduction*. Canberra: Author.

Australian Research Alliance for Children & Youth. (2009). *The Implications of Poverty on Children’s Readiness to Learn*. Canberra: Author.

Aziz, Nazli. (2015).‘‘Poverty Eradication: A View From The Malaysian Parliament’’. *Journal of Borneo Social Transformation Studies*. Vol. 1.No.1.

Barnes, Steve; Block, Sheila; Gardner, Bob; & Shapcott, Michael. (2013).*Poverty Is A Health Issue: Wellesley Institute Submission On The Ontario Poverty Reduction Strategy*. Toronto: Wellesley Institute.

Baum, Sandy; Ma, Jennifer; & Payea, Kathleen. (2013). *Education Pays 2013: The Benefits of Higher Education for Individuals and Society*. New York, NY: The College Board.

Bellani, Luna; & Bia, Michela. (March 2017). *The Long-Run Impact of Childhood Poverty and The Mediating Role of Education. Working Paper No. 10677*. Bonn: Institute of Labor Economics.

Bellet, Clement; & Sihra, Eve. (2016). *The Cost of Relative Deprivation: Social Subsistence and Malnutrition in India*. Paris: Sciences Po.

Bradshaw, Jonathan; & Emese, Mayhew. (January 2011). *The Measurement of Extreme Poverty in The European Union*. Brussels: European Commission.

Bridgeland, John M.; DiIulio, Jr., John J.; & Balfanz, Robert. (June 2009). *On The Front Lines of Schools: Perspectives of Teachers and Principals on The High School Dropout Problem*. Washington, D.C.: Civic Enterprises.

Brock, Karen. (July 2000). *An Introduction to Participatory Poverty Assessments*. Brighton: Institute of Development Studies.

Burchardt, Tania; & Hick, Rod. (2018). ‘‘Inequality, Advantage and The Capability Approach’’. *Journal of Human Development and Capabilities*. Vol. 19. No.1. 2018.

Chen, Xi. (April 2015). *Relative Deprivation and Individual Well-being*. Bonn: Institute of The Study of Labor.

Chioda, Laura; de Mello, Joao Manoel Pinho; & Soares, Rodrigo Reis. (2102). *Spillovers from Conditional Cash Transfer Programs: Bolsa Familia and Crime in*

Urban Brazil. Rio de Janeiro: Pontifical Catholic University of Rio de Janeiro.

Corburn, Jason; & Sverdlik, Alice. (2017). ‘‘Slum Upgrading and Health Equity’’. *International Journal of Environmental Research and Public Health*. Vol. 14. No. 342.

Crisp, Richard; McCarthy, Lindsey McCarthy; Parr, Sadie; Pearson, Sarah. (June 2016). *Community-led Approaches to Reducing Poverty in Neighbourhoods: A Review of Evidence and Practice*. Sheffield: Centre for Regional Economic and Social Research at Sheffield Hallam University.

Czaika, Mathias; & Haas, Heinde. (2011). *The Role of Internal and International Relative Deprivation in Global Migration. International Migration Institute Working Papers Series. Paper No. 35*. Oxford: International Migration Institute at Oxford University.

Davis, E. Philip; & Sanchez-Martinez, Miguel. (2014). *A Review of The Economic Theories of Poverty*. London: National Institute of Economic and Social Research.

Dee, Thomas S.; & Goldhaber, Dan. (April 2017). *Understanding and Addressing Teacher Shortages in The United States*. Washington, D.C.: Brookings.

Department for International Development. U.K. (June 2001). *Literature Review: Addressing Poverty Through City Development Strategies*. London: Author.

Dignity for All. (2017). *Dignity for All: A National Anti-Poverty Plan for Canada*. Ottawa: Author.

Dini, Ali; & Lippit, Victor. (2009). *Poverty, from Orthodox to Heterodox Approaches: A Methodological Comparison Survey*. Riverside, CA: University of California.

Dodds, A.; & Paskins, D. (2011). ‘‘Top-down or Bottom-up: The Real Choice for Public Services?’’. *Journal of Poverty and Social Justice*. Vol. 19. No. 1.

Emmerij, Louis. (2010). *The Basic Needs Development Strategy*. New York, NY: UNDP.

Fahey, Tony. (July 2010). *Poverty and The Two Concepts of Relative Deprivation*. Dublin: University College Dublin.

Ference & Company. (2016). *Evaluation of The Employment Program of BC (EPBC)*. Vancouver, BC: Author.

Ferragina, Emanuele; Tomlinson, Mark; & Walker, Robert. (2013). *Poverty, Participation and Choice: The Legacy of Peter Townsend*. York: Joseph Rowntree Foundation.

Ferreira, Francisco H. G.; & Lugo, Maria Ana. (2013).‘‘Multidimensional Poverty Analysis: Looking for A Middle Ground’’. *The World Bank Research Observer*. Vol. 28. No. 2. August 2013.

Gordon, David. (2006). ‘‘The Concept and Measurement of Poverty’’. In: Pantazis, C.; Gordon, D.; & Levitas, R. (Eds.). (2006). *Poverty and Social Exclusion in Britain*. Bristol: The Policy Press.

Green, Duncan. (2008). *From Poverty to Power: How Active Citizens and Effective States Can Change The World*.*1st Edition*. Oxford: Oxfam International.

Green, Duncan. (2012). *From Poverty to Power: How Active Citizens and Effective States Can Change The World*. *2nd Edition*. Oxford: Oxfam International.

Hick, Rod. (2014). ‘‘Poverty As Capability Deprivation: Conceptualising and Measuring Poverty in Contemporary Europe’’. *European Journal of Sociology*. Vol. 55. No. 3. December 2014.

Hick, Rod. (2016). ‘‘Material Poverty and Multiple Deprivation in Britain: The Distinctiveness of Multidimensional Assessment’’. *Journal of Public Policy*. Vol. 36. No. 2. June 2016.

House of Representatives. The Commission on Evidence-based Policymaking. (2017).*Statement submitted to the*

Commission on Evidence-based Policymaking During The Public Meeting on February 9, 2017. San Francisco, CA: Author.

Jehoel-Gijsbers, Gerda; & Vrooman, Cok. (2007). *Explaining Social Exclusion: A Theoretical Model Tested in The Netherlands*. The Hague: The Netherlands Institute for Social Research.

Jehoel-Gijsbers, Gerda; & Vrooman, Cok. (September 2008). *Social Exclusion of The Elderly: A Comparative Study of EU Member States. ENEPRI Research Report No. 57*. Brussels: European Network of Economic Policy Research Institutes.

Jon Ivar Elstad; & Pedersen, Axel West. (2012). ‘‘The Impact of Relative Poverty on Norwegian Adolescents’ Subjective Health: A Causal Analysis with Propensity Score Matching’’. *International Journal of Environmental Research and Public Health*. Vol. 9. No. 12. December 2012.

Joseph Rowntree Foundation. (March 2004). *Participatory Approaches to Research on Poverty*. York:Author.

Joseph Rowntree Foundation. (September 2016). *UK Poverty: Causes, Costs and Solutions*. York:Author.

Laderchi, Caterina Ruggeri. (2000). *The Monetary Approach to Poverty: A Survey of Concepts and Methods. Queen Elizabeth House Working Paper No. 58*. Oxford: University of Oxford.

Lechman, Ewa. (June 2013). *Human Poverty – Measuring Relative Deprivation From Basic Achievements. A Comparative Study For 144 World Countries In The Time Span 1990-2010. Working Paper No. 11/2013*. Gdansk: Faculty of Management and Economics at Gdansk University of Technology.

Lu, Meichen; Loyalka, Prashant; Sha, Yaojiang; Changa, Fang; Liud, Chengfang; & Rozelle, Scott. (January 2017).

The Impact of Teacher Professional Development Programs on Student Achievement in Rural China. Working Paper No. 313. Stanford, CA: Rural Education Action Program at Freeman Spogli Institute for International Studies at Stanford University.

Mo, Cecilia Hyunjung. (2016). *Perceived Relative Deprivation and Risk: An Aspiration-Based Model of Human Trafficking Vulnerability*. Nashville, TN: Vanderbilt University.

Modi, Armene. (2017). *Giving Girls Wings to Fly: Tools to Empower Adolescent Girls in Rural Communities in India*. Washington, D.C.: The Center for Universal Education (CUE) at Brookings.

Mowafi, Mona. (n.d.). *The Meaning and Measurement of Poverty: A Look into The Global Debate*. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania.

Murphy, Patrick; DeArmond, Michael; Guin, Kacey. (2003). ‘‘A National Crisis or Localized Problems? Getting Perspective on the Scope and Scale of the Teacher Shortage’’. *Education Policy Analysis Archives*. Vol. 11. No. 23. July 2003.

Naseem, S. M. (2012). *A Review of Studies on Poverty in Pakistan: Origin, Evolution, Thematic Content and Future Directions*. Islamabad: Pakistan Institute of Development Economics.

Niemietz, Kristian. (2011). *A New Understanding of Poverty: Poverty Measurement and Policy Implications*. London: The Institute of Economic Affairs.

O’Brien, David; Wilkes, Joanna; de Haan, Arjan; Maxwell, Simon. (1997). *Poverty and Social Exclusion in North and South. Institute of Development StudiesIDS Working Paper 55*. Brighton: Institute of Development Studies and Poverty Research Unit at University of Sussex.

OECD. (2005). *Making Poverty Reduction Work: ORCD's Role In Development Partnership*. Paris: OECD Publishing.

OECD. (2015a). *Multiple Dimensions of Poverty. Element 1. Paper 1*. Paris: author.

OECD. (2015b). Education at A Glance 2015: OECD Indicators. Brazil. Paris: author.

OECD. (August 2017b). *CO2.2: Child Poverty*. Paris: OECD Publishing.

OECD. (January 2017a). *Understanding The Socio-Economic Divide in Europe*. Paris: OECD Publishing.

Omoniyi, M.B.I. (2013). ''The Role of Education in Poverty Alleviation and Economic Development: A Theoretical Perspective and Counselling Implications''. *British Journal of Arts and Social Sciences*. Vol.15 No. II.

Oosterlaken, Ilse. (2009). ''Design for Development: A Capability Approach''. *Design Issues*. Vol. 25. No. 4. Autumn 2009.

Overseas Development Institute. (2015). *What Works in Improving The Living Conditions of Slum Dwellers: A Review of The Evidence Across Four Programmes*. London: Author.

Pankaj, Ashok. (2015). ''Employment Guarantee Scheme in India Social Inclusion and Poverty Reduction through MGNREGS''. *Paper Presented at Expert and Inter-Agency Meeting on Implementation of the Second United Nations Decade for The Eradication of Poverty (2008-2017) Held in Addis Ababa (Ethiopia) from 27th to 29th May 2015*. Addis Ababa: UN.

Pathirage, C.P.; Amaratunga, R.D.G. & Haigh, R.P. (2007). *The Role of Philosophical Context in The Development of Research Methodology and Theory*. Salford: University of Salford.

Philip, Damas; & Rayan, Md. Israt. (November 2004). *Vulnerability and Poverty: What Are The Causes and how Are They Related?*. Bonn: Center for Development Research at Bonn University.

Pohan, Masniaritta. (2013). ‘‘How Education Breaks The Cycle of Poverty: An Inter-Regional Study of Indonesian Households’’. *PhD Submitted to Oklahoma State University*.Stillwater, OK: Oklahoma State University.

Prathapage, Sujeewa. (2006). ‘‘The Impacts of Rural Poverty on Human Development in Sri Lanka: A Case Study From A Village in Kandy District’’. *Master of Philosophy Submitted to Norwegian University of Science and Technology*. Trondheim: Norwegian University of Science and Technology.

Quinn, Natalie Nairi. (November 2017).*Oxford Poverty and Human Development Initiative*. Brussels: EC Joint Research Centre.

Rahman, Sayma. (2007). ‘‘The Impact of Microcredit on Poverty and Women’s Empowerment: A Case Study of Bangladesh’’. *PhD Submitted to University of Western Sydney*. Sydney: University of Western Sydney.

Riddell, Roger. (2004). *Approaches to Poverty: A Note From The “Development” Perspective*. Geneva: International Council on Human Rights Policy.

Robeyns, Ingrid. (2003). *The Capability Approach: An Interdisciplinary Introduction*. Amsterdam: University of Amsterdam.

Rodrigo, Shamsulbahriah K.A.; & Mansor, Norma. (2013). ‘‘Narrowing Disparities via The New Economic Model (NEM): Is Malaysia Set to Excel Beyond Its MDGs Targets MDGs’’. In: Singh, A.; Gonzalez, E.T.; Thomson, S.B. (Eds.). *Millennium Development Goals and Community Initiativesin The Asia Pacific*. New Delhi: Springer India.

Saunders Peter; Wong, Hung; & Wong, Wo Ping. (2013). ‘‘Deprivation and Poverty In Hong Kong’’. *Social Policy & Administration*. Vol. 4٨. No.5. October 2014.

Scottish Borders Council. (January 2018). *Closing The Poverty Related Attainment Gap*. Melrose: Author.

Shillington, Richard; Lasota, Michelle; & Shantz, Laura. (August 2009). *The Meaning of Poverty*. Toronto: Metcalf Foundation.

SIDA. (2017). *Dimensions of Poverty SIDA's Conceptual Framework*. Stockholm: Author.

Smeeding, Timothy M. (June 2014). *Poverty Measurement. Institute for Research on Poverty Discussion Paper No. 1424-14*. Institute for Research on Poverty at Madison, WI: University of Wisconsin-Madison.

Suryahadi, Asep; Yumna, Athia; Raya, Umbu Reku; & Marbun, Deswanto. (October 2010). *Review of Government's Poverty Reduction Strategies, Policies, and Programs in Indonesia*. Jakarta: The SMERU Research Institute.

The Children's Society. (2013). *A Good Childhood for Every Child? Child Poverty in The U.K*. London: Author.

The Institute for Public Policy & Economic Development at Wilkes University. (2016). *The Impact of Poverty On A Child's Academic Performance*. Wilkes-Barre, PA: Author.

Titumir, Rashed Al Mahmud; & Mustafizur Rahman, K.M. (October 2013). ‘‘Poverty Measures: Comparing Different Approaches’’. In: Titumir, Rashed Al Mahmud. (Ed.) (2013). *Measuring Multidimensionality State of Poverty in Bangladesh 2013*. Dhaka: Shrabon Prokashani.

Townsend, Peter. (2006). ‘‘What is Poverty? An Historical Perspective’’. *Poverty in Focus*. December 2006.

Twaweza. (n.d.). *When School Inspection Doesn't Deliver: Highlights from The CAG Audit of The Secondary Schools Inspection Programme in Tanzania*. Dar es Salaam: Author.

U.K. Government. (June 2014). *Child Poverty Strategy 2014-17*. London: Crown Copyright.

U.S. Commission on Civil Rights. (2018). *Public Education Funding Inequity in An Era of Increasing Concentration of Poverty and Resegregation: Briefing Report*. Washington, D.C.: Author.

UNDP. (2014). *Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience*. New York, NY: Author.

University of Calicut. (n.d.). *Methodology of Philosophy*. Calicut: Author.

VeitWilson, J. H. (1986). ''Paradigms of Poverty: A Rehabilitation of B.S. Rowntree''. *Journal of Social Policy*. Vol. 15. No. 1. January 1986.

Vrooman, Cok; Hoff, Stella J. M.; & Guiaux, Maurice. (2015). ''Descendants of Hardship: Prevalence, Drivers and Scarring Effects of Social Exclusion in Childhood''. *Social Inclusion*. Vol. 3. No. 4. July 2015.

Wells, Thomas Rodham. (June 2013). ''Reasoning About Development: Essays On Amartya Sen's Capability Approach''. *PhD Submitted to Erasmus University Rotterdam*. Rotterdam: Erasmus University Rotterdam.

White, Anne; Dragicevic, Nevena; & Granofsky, Thomas. (2014).*What Works? Proven Approaches To Alleviating Poverty*. Toronto. Mowat Centre at School of Public Policy & Governance at University of Toronto.

World Bank. (2018). *Learning To Realize Education's Promise*. Washington, D.C.: Author.